





الجامعة الإسلامية - غزة  
عمادة الدراسات العليا  
كلية التجارة  
قسم المحاسبة والتمويل

**أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) "الانخفاض في قيمة  
الأصول" على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية  
للشركات المدرجة في بورصة فلسطين  
(دراسة ميدانية على المستثمرين - البنوك - المدققين الخارجيين)**

إعداد:

**هبة علي عبد الحليم الديراوي**

إشراف:

**د. علي عبد الله شاهين**

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل



## نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحثة/ هبة علي عبدالحليم الديراوي لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل، وموضوعها:

أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) "الانخفاض في قيمة الأصول" على ترشيد قرارات مستخدمي قوائم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين  
دراسة ميدانية على (المستثمرين - البنوك - المدققين الخارجيين)

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأربعاء 23 محرم 1435 هـ، الموافق 2013/11/27م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى اللحيان، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

مشرفاً ورئيساً

أ.د. علي عبدالله شاهين

مناقشاً داخلياً

أ.د. سالم عبدالله حلس

مناقشاً خارجياً

د. بهاء الدين أحمد العريني

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحثة درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل

واللجنة إذ تمنحها هذه الدرجة فإنها توصيها بتقوى الله و لزوم طاعته وأن تسخر علمها في خدمة دينها ووطنها.

والله ولي التوفيق ،،،

مساعد نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. فؤاد علي العاجز





﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ

أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

(سورة البقرة: 32)



أهدي هذا العمل المتواضع إلى من أَمَنَحَ لهما حياتي لأَراهما شاحنان كالبنيان "صغيراي"

إلى رجل ربّاني صغيرة وأضياء لي قنديلاً أستنير به في دروب الحياة الطويلة "والدي"

إلى الإنسان الذي عايش حلو حياتي ومرها وانتظر بشوق فرحة نجاحي "زوجي"

إلى ينبوع الحبّ والحنان والذتي الحبيبة وإخوتي الأعزاء

إلى كل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

هبة

## الشكر والتقدير

يقول المولى عز وجل ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (سورة إبراهيم، آية 7)

بعد شكر الله تعالى والثناء عليه لنعمه التي لا تحصى عليّ، وتوفيقه لي في إتمام هذه الدراسة، وبعد الصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم يطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي المشرف على الأطروحة "الدكتور علي عبد الله شاهين" فقد كنت فخراً لي في البكالوريوس والماجستير أثابك الله على مجهودك المتواصل معي.

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأساتذتي في الجامعة الإسلامية لسعيهم المتواصل في حمل رسالة العلم بأمانة والحرص الدؤوب على إيصالها بمهنية واحتراف لطلابهم.

ولا أنسى كل من أشرف وأسهم بنجاح هذه الأطروحة من مُحللي الاستبيان، ومحكميه.

وأنتقدم بكل الشكر لكل من ساعدني معنوياً أو علمياً على إتمام هذه الدراسة، وأسأل الله أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم.

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	الإهداء
ج	الشكر والتقدير
د	قائمة المحتويات
و	قائمة الجداول
ح	قائمة الملاحق
ط	ملخص الدراسة
ك	Abstract
1	<b>الفصل الأول الإطار العام للدراسة</b>
2	المقدمة
3	أولاً- مشكلة الدراسة
4	ثانياً- فرضيات الدراسة
5	ثالثاً- متغيرات الدراسة
5	رابعاً- أهمية الدراسة
5	خامساً- أهداف الدراسة
6	سادساً- الدراسات السابقة
6	أ- الدراسات العربية:
12	ب- الدراسات الأجنبية
15	ج- التعقيب على الدراسات السابقة

الصفحة	الموضوع
16	<b>الفصل الثاني</b> <b>تحليل المرتكزات الأساسية لعمليات القياس والإفصاح في معيار المحاسبة الدولي (36)</b>
17	مقدمة
18	أولاً- مفهوم القيمة العادلة
19	ثانياً- معايير المحاسبة الدولية
20	إسهامات المعايير المحاسبية في تحسين المعلومات المالية
22	ثالثاً- الجوانب التطبيقية في معيار المحاسبة الدولي (36)
22	أهداف تطبيق المعيار
23	نطاق المعيار
24	رابعاً- الجوانب المحاسبية في معيار المحاسبة الدولي رقم 36
25	الغرض من تقييم انخفاض قيمة الأصول
26	اعتبارات الانخفاض في الأصول
26	تحديد الأصل الذي قد تتخفص قيمته
27	قياس المبلغ القابل للاسترداد
28	صافي سعر البيع
28	القيمة المستعملة
29	أساس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية
30	خامساً- الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة وقياسها



الصفحة	الموضوع
31	سادساً- تحديد وحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل
31	المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد نقد
32	خسارة انخفاض قيمة وحدة توليد النقد
32	سابعاً- هبوط خسارة انخفاض القيمة
33	ثامناً- الإفصاح
35	<b>الفصل الثالث</b> <b>الممارسة المحاسبية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (36)</b>
36	مقدمة
36	1- التجربة الأمريكية
38	2- التجربة البريطانية
39	3- التجربة المصرية
40	4- التجربة السعودية
41	أولاً- السوق المالي ودورها في ترشيد قرارات المستثمرين
43	ثانياً- بورصة فلسطين للأوراق المالية
44	ثالثاً- الإطار القانوني والرقابي على البورصة
45	رابعاً- المهام الأساسية لبورصة فلسطين
46	خامساً- دور بورصة فلسطين
47	سادساً- الشركات المدرجة في بورصة فلسطين
51	سابعاً- الممارسة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول في فلسطين

الصفحة	الموضوع
52	ثامناً- الممارسة المحاسبية في الشركات المُدرجة في بورصة فلسطين
53	تاسعاً- تأثير تقييم الأصول الثابتة في الإفصاحات
56	<b>الفصل الرابع الطريقة والإجراءات</b>
57	مقدمة
57	أولاً- منهجية الدراسة
58	ثانياً- مجتمع الدراسة وعينتها
61	ثالثاً- أداة الدراسة
74	<b>الفصل الخامس عرض النتائج وتفسيرها</b>
75	أولاً- اختبار التوزيع الطبيعي
76	ثانياً- مناقشة واختبار فرضيات الدراسة
97	ثالثاً- النتائج
98	رابعاً - التوصيات
99	قائمة المراجع
106	الملاحق

## قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-4)	مجتمع الدراسة والعينة	59
(2-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القطاع الذي تعمل به الشركة	59
(3-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة من يقوم بتعبئة الاستبانة	60
(4-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	60
(5-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة المؤهل العلمي	61
(6-4)	مقياس الإجابة على الفقرات	63
(7-4)	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: أثر طريقة تقييم الأصول لدى الشركة المستثمر فيها على قرار الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين	64
(8-4)	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول"	65
(9-4)	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)	67
(10-4)	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)	68
(11-4)	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	70
(12-4)	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	71
(13-4)	معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)	72
(1-5)	اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)	75

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
77	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات محور (إدراك) الفئات المستفيدة من التقارير المالية لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي (رقم 36)	(2-5)
81	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات محور (معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 36)	(3-5)
85	المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات محور (مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 36)	(4-5)
89	نتائج اختبار "التباين الأحادي- ذو الاتجاه الواحد" - القطاع الذي تعمل به الشركة	(5-5)

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
1	قائمة بأسماء المحكمين	(1)
2	قائمة البنوك الوطنية	(2)
3	الاستبانة	(3)
10	بيان المركز المالي كما في 31 كانون أول 2012 شركة سجاير القدس	(4)
11	جدول الممتلكات من قائمة البيان المالي لشركة سجاير القدس كما في 2012/12/31	(5)
12	جدول الممتلكات من قائمة البيان المالي بنك فلسطين المحدود كما في 2012/12/31	(6)

## ملخص الدراسة

تتناول الدراسة بيان أثر التوجه نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) والذي يُعنى بانخفاض قيمة الأصول الثابتة على ترشيد قرارات مستخدمي قوائم الشركات المُدرجة في بورصة فلسطين من خلال معرفة آراء وتوجهات ثلاث فئات هم (المستثمرين، البنوك المحلية، والمراجعين الخارجيين).

وهدفت هذه الدراسة لتحليل مدى إدراك الفئات المستفيدة من التقارير المالية لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 للمحاسبة عن تقييم الأصول الثابتة للوصول إلى المركز المالي السليم للشركات المُدرجة في البورصة، بالإضافة للوقوف على المقومات الرئيسية لتطبيق المعيار ومعوقات تطبيقه في تلك الشركات.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على عينة عشوائية من الفئات الثلاثة، وتم استخدام الأساليب الوصفية التحليلية لتحقيق هذا الغرض، وقد توصلت الدراسة إلى أن الفئات المذكورة تدرك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 ، ويؤثر إظهار الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة، كما يؤثر على تغيير سياسات الائتمان التي تمنحها البنوك للشركات.

وأظهرت الدراسة وجود معوقات لتطبيق المعيار تتعلق بالاختلاف غير المستقر في أسعار الأصول. وأوصت الدراسة بضرورة إصدار قانون ملزم للشركات لتطبيق المعيار نظراً لما تمثله الأصول الثابتة من أهمية نسبية، بالإضافة إلى ضرورة تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات بما يتلاءم مع متطلبات تطبيق هذا المعيار.

## **Abstract**

The study discusses the impact of implementing the International Accounting Standard No. (36), which entitled with discussing reduction of assets on rationalizing the decisions of users of public companies listed on the Palestinian Stock Exchange, through identifying the opinion and the orientation of three categories, which are (investors, local bank and external auditors).

The purpose of this study is to analyze the awareness and understanding level of the importance of implementing International Accounting Standard 36 “Impairment of Assets” according to the targeted groups who benefiting from financial reports of the listed companies in the stock market, In addition to recognize the pillars and difficulties of implementing ISA 36.

To achieve the object of the study, a survey was designed and distributed to a random sample of the three categories, and was used the statistical and discretional methods were used to find out the results.

The study found that the mentioned categories understand the importance of implementing IAS No. (36), showing difference between the fair value of assets and the book value affects the divisions per share and affect changing bank credit policies given to companies.

The study also shows out that there are obstacles to implementing IAS 36 according to fixed asset's price changes.

The study recommends in issuing a law to bind oblige companies to implement the stander given the relative importance of fixed assets comparing in the financial reports. The study recommends improving the accounting information systems in the companies to meet the requirement of implementing IAS 36.

# **الفصل الأول**

## **الإطار العام للدراسة**



## المقدمة:

تُعتبر الشركات المساهمة العامة ركيزة من ركائز القطاع الاقتصادي، حيث تلعب دوراً مهماً في توسيع وتطوير المشروعات الربحية والتنموية والتي تؤثر بشكل كبير على جميع القطاعات الأخرى، ولذا فإن الاهتمام في إظهار نتائجها بشكل سليم وغير مبهم أصبح ضرورة من ضرورات العمل المالي، ولما كانت الأصول الثابتة أحد الموارد الهامة في تحقيق العوائد المالية التي يبنى عليها العديد من القرارات، باعتبارها عاملاً مهماً في تحديد الأرباح بناء على طريقة تقييم أصولها الأمر الذي يؤثر على قرارات المستثمرين، هذا نظراً لتزايد أهمية تقييم الأصول الثابتة بسبب ما أصاب العالم من أضرار مادية نتيجة للآزمات المالية والتي أظهرت الدراسات المتعلقة بشأنها أهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة لأغراض تحديد القيمة الحقيقية لتلك الأصول.

وحيث أن اعتماد متخذي القرارات وبصورة رئيسية على البيانات الواردة في القوائم المالية يجعلها محط اهتمام فئات عديدة بسبب استخدامها لتلك البيانات في التحليل المالي والتنبؤ بالمؤشرات الكمية التي تسهل عليها عملية اتخاذ القرارات، كالتنبؤ بربحية الشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وسيولتها وقدرتها التنافسية، ولما كانت هناك منافع متعددة لمستخدمي تلك البيانات، فإن الأمر يتوجب أن تستند مدلولاتها على حقائق اقتصادية واقعية بعيداً عن قيمتها التاريخية والتي أثبتت الأحداث الاقتصادية عدم دقتها وواقعيتها، الأمر الذي يجعل من محاسبة القيمة العادلة من ضرورات العمل المالي ويصبح لزاماً على الشركات العمل بمبدأ القيمة العادلة في تقييم أصولها.

هذا وعند النظر إلى واقع الممارسة المهنية في فلسطين نجد أن الشركات لازالت تعتمد على مبدأ التكلفة التاريخية في قياس أصولها الثابتة، الأمر الذي يجعل البيانات المالية قاصرة عن إظهار الوضع المالي ونتائج أعمال الشركة بشكل حقيقي ومعبر.

لذلك فإن تطبيق المعيار الدولي لقياس الانخفاض في قيمة الأصول والخروج عن مبدأ التكلفة التاريخية سوف يلقي أعباء ومسؤوليات جديدة على كل من الجهات الفاعلة في بورصة فلسطين ومهنة المحاسبة والمراجعة لتطوير خططها وأدائها بما يساهم في ترشيد قرارات المستثمرين.

### أولاً- مشكلة الدراسة:

تشير العديد من الدراسات المالية بأن تحقيق مفهوم محاسبة القيمة العادلة يعد مناسباً في مواجهة مشكلات تقييم الأصول، حيث ينصب اهتمام النظم المالية نحو نشر المعلومات المالية المتعلقة بالاستثمارات التي تتأثر وفقاً للطريقة المتبعة في التقييم خاصة في ظل التغيرات في قيم الأصول نتيجة لارتباطها بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، الأمر الذي يدفع نحو التوجه لتطبيق هذا المفهوم لأغراض ترشيد قرارات المستثمرين.

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) "الانخفاض في الأصول" على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى إدراك الفئات المستخدمة للتقارير المالية لمفهوم وأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؟
- ما مدى توفر المقومات الرئيسية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؟
- ما معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية؟

## ثانياً - فرضيات الدراسة:

للإجابة على مشكلة الدراسة يمكن صياغة فرضيات الدراسة كالآتي:

### الفرضية الأولى:

تدرك الفئات المستفيدة من التقارير المالية أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 .

### الفرضية الثانية:

تتوفر المقومات الأساسية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في الشركات العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

### الفرضية الثالثة:

يوجد معوقات لتطبيق الشركات المساهمة العامة في فلسطين لطرق إعادة تقييم الأصول الثابتة في ظل الاختلاف غير المستقر في أسعار الأصول الثابتة.

### الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق بين استجابات الباحثين حول (أثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول" على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين تُعزى إلى: (القطاع الذي تعمل به الشركة، طبيعة الفئة التي تقوم بتعبئة الاستبانة، المؤهل العلمي، والتخصص) .

## ثالثاً - متغيرات الدراسة:

### المتغير التابع:

• ترشيد قرارات مستخدمي البيانات المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

### المتغيرات المستقلة:

1. إدراك مستخدمي البيانات المالية لمفهوم وأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36.
2. مقومات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36.
3. معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36.

## رابعاً - أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي نتناوله والمتعلق بالتوجه نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولي الخاص بالانخفاض في الأصول.

ونظراً لما تشغله الأصول الثابتة من أهمية بالغة خاصة في المنشآت الصناعية، ونظراً لما أصاب العديد من الشركات من حالات تعثر وإفلاس فإن هذه الدراسة سوف تُعنى بقياس تطبيق المعيار على ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة فلسطين، الأمر الذي سوف تنعكس آثاره الإيجابية على تطوير أداء تلك الشركات، في محاولة لتعديل قوائمها المالية وفق منهج القيمة العادلة اظهاراً لحقيقة أوراقها المالية وبالتالي تقديم الإفصاحات اللازمة للمستثمرين بشفافية وعدالة، وبالتالي زيادة الثقة في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات وبياناتها المالية وزيادة حجم تداول أسهمها في البورصة مما يدعم فرضية كفاءة السوق المالي في فلسطين.

## خامساً - أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق ما يلي:

1. تحليل مدى إدراك الفئات المستفيدة من التقارير المالية لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 للمحاسبة عن تقييم الأصول الثابتة للوصول إلى المركز المالي السليم للشركات .
2. الوقوف على المقومات الرئيسية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.
3. الوقوف على المعوقات التي تواجه الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36.
4. تقديم المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي رقم 36 .

#### سادساً- الدراسات السابقة:

##### أ- الدراسات العربية:

#### 1.دراسة العازمي (2012) بعنوان: "أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وأثرها على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في القطاع النفطي"

هدفت الدراسة للتعرف على أثر أوجه القصور في تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة الإفصاح في القوائم المالية في شركة نفط الكويت، وتعرضت لمناقشة أوجه القصور في تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة وتوزيعها على أفراد مجتمع الدراسة البالغ عددهم 104 مفردة من المدراء الماليين والعاملين في القطاع النفطي، واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية لاختبار ذلك.

وخلصت الدراسة إلى أن القصور في تطبيق معيار منهج القيمة العادلة يؤثر على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في شركة نفط الكويت من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في الشركة، بالإضافة إلى ما يرافق ذلك من قصور في جودة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية،

خاصة فيما يتعلق بصدق المعلومات، وقد أوصت الدراسة بضرورة تطبيق معيار منهج القيمة العادلة كونه يؤثر على جودة الإفصاح في القوائم المالية في شركة نفط الكويت .

## 2.دراسة حسين (2012) بعنوان: " أثر التضخم على المحتوى الإعلامي للقوائم المالية"

هدفت الدراسة إلى الوقوف على الآثار الناتجة عن تجاهل ظاهرة التضخم على قيمة ما تحتويه القوائم المالية من معلومات من وجه نظر مستخدميها والمتمثل في المحتوى الإعلامي لهذه القوائم واعتبرت أن استخدام مبدأ التكلفة التاريخية الذي يفترض ثبات وحدة النقد في عمليات القياس المحاسبي سوف يجعل الأرقام المحاسبية بعيدة عن قيمها الحالية، كما أشارت إلى أن اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية يؤدي إلى عرض قوائم مالية تحتوي على قيم تاريخية تبتعد عن القيم الجارية لها، وأوصت الدراسة بضرورة تطوير أساليب القياس المحاسبي التقليدية لكي تتلاءم مع التغيرات التي تطرأ على مستويات الأسعار وبيانات التضخم.

## 3.دراسة التميمي. (2010) بعنوان: "التقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات الصناعية اليمنية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، دراسة ميدانية على عينة من الشركات الصناعية في محافظة عدن /الجمهورية اليمنية"

هدفت الدراسة للتعرف على السياسة المحاسبية المطبقة في الشركات الصناعية اليمنية لقياس وتقييم الأصول الثابتة ومدى اتفاق هذه السياسات مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية، وبيان مدى أهمية معايير المحاسبة الدولية لعملية القياس والتقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات الصناعية لما لها من أثر في إعداد القوائم المالية وخاصة المنشور منها، وقد طبقت الدراسة على الشركات الصناعية في محافظة عدن باليمن خلال العام المالي 2010 واتبعت المنهج الوصفي التحليلي للأبعاد المتعلقة بالتقييم المحاسبي للأصول الثابتة في تلك الشركات، وقد تم توزيع استبانات على 44 شركة صناعية تعمل في إنتاج السلع.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الممارسات المحاسبية الفعلية للشركات الخاضعة للدراسة المتعلقة بقياس وتقييم الأصول الثابتة لا تتفق في بعض الجوانب مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية في هذا المجال، وأن كل شركة تطبق ما يناسبها بصرف النظر عن مدى اتفائه أو اختلافه مع متطلبات المعايير الدولية، ويعود ذلك إلى عدم الإلمام الكافي بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية في مجال قياس وتقييم الأصول الثابتة، على الرغم من أن تطبيق هذه المعايير سوف يعمل بدرجة كبيرة على الرفع من كفاءة العمل المحاسبي، وقد أوصت الدراسة بضرورة استيعاب التشريعات المحاسبية اليمنية لمعايير المحاسبة الدولية والزام الشركات التجارية بشكل عام بتطبيقها واستخدامها بنص قانوني لتحسين مستوى القياس والتقييم المحاسبي للأصول الثابتة وتحسين جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها.

4. دراسة عبد الرحيم وآخرون (2010) بعنوان: "التقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات المساهمة الكويتية ومدى ملائمة تطبيق المعايير المحاسبية"

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى اتفاق السياسات المحاسبية التي تطبقها الشركات الكويتية لقياس وتقييم الأصول الثابتة مع ما تقضي به المعايير المحاسبية الدولية، ودرجة الاتفاق في التطبيق بين الشركات بعضها البعض، فضلاً عن اختبار مدى ملائمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في هذا المجال، وقد أظهرت نتائج تحليل البيانات عدم وجود فروق جوهرية بين السياسات المحاسبية المطبقة بواسطة شركات العينة ومتطلبات المعايير الدولية، باستثناء المحاسبة عن الأصول المُصنعة داخلياً وعمليات المبادلة، كما أنه وباستثناء قطاع البنوك وشركات التأمين، فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق جوهرية بين السياسات المحاسبية المطبقة بواسطة تلك الشركات، إلى جانب ملائمة ما تطبق تلك الشركات مع المعايير الدولية لقياس وتقييم الأصول الثابتة.

5. دراسة عبد الصمد (2009) بعنوان: "تقييم تجربة الجزائر في إعادة تقويم الأصول الثابتة القابلة للإهلاك"

هدفت الدراسة إلى التعرف على طريقة إعادة تقويم الأصول كمدخل لمحاسبة التضخم من خلال تقييم المراحل والإجراءات التي اتبعت في المؤسسات العمومية الجزائرية لإعادة تقويم الأصول الثابتة والأهداف المرجوة منها، وأظهرت نتائج الدراسة أن إعادة تقويم الأصول المستهلكة دفترياً أو التي أوشكت على الإهلاك دفترياً ولكنها لاتزال تعمل حسب الطاقة الانتاجية نفسها سيجعل الحسابات تعطي صورة أكثر واقعية، كما أن أساس التقويم الموحد سيسهل عملية إجراء مقارنة بين أداء المؤسسات وأوصت الدراسة الجهات المخولة بالتشريع بإجراء دراسة عميقة في إطار محددات القوانين الأخرى للتقليل من الصعوبات التي تواجهها المؤسسات جراء تطبيقها لإعادة التقويم.

6. دراسة الريشاني. (2007) بعنوان: " انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وأهمية تطبيقها في سورية"

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مفاهيم محاسبة انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل من وجهة نظر معايير المحاسبة الأمريكية ومعايير المحاسبة الدولية والمقارنة بينهما، إلى جانب اختبار مدى تطبيق محاسبة انخفاض القيمة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروقات أساسية بين محاسبة انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وفقاً لمعايير المحاسبة الأمريكية من جهة ومعايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى، كما أن محاسبة انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل غير مطبقة في القطاعين العام والخاص لعدة أسباب أهمها غياب السوق المالية، والتزام شركات القطاع العام بتطبيق النظام المحاسبي الموحد الذي لا يتطلب إجراء أي اختبار لانخفاض القيمة، بالإضافة لضعف الوعي المهني المحاسبي، وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني معايير المحاسبة الدولية وخاصة المعايير التي تتعلق بانخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل، مع ضرورة إنشاء سوق مالي وإعادة النظر في النظام المحاسبي الموحد وآليات تطبيقه.



## 7. دراسة الداغور، وعابد (2007) بعنوان: "إعادة تقييم الأصول الثابتة في فلسطين" دراسة ميدانية

هدفت الدراسة إلى استقراء ومعرفة آراء أربع مجموعات في المجتمع الفلسطيني وهم الأكاديميين، المهنيين، المدراء الماليون، وجهات الائتمان المصرفي حول موقفهم من إعادة تقييم الأصول الثابتة ودوافعهم نحو ذلك، كما استهدفت الدراسة استطلاع آراء عينة من المحاسبين والمراجعين حول عملية إعادة التقييم، من خلال توزيع 100 استبيان، وقد توصلت الدراسة إلى أن 79% من المشاركين في قائمة الاستقصاء يؤيدون عملية إعادة التقييم وعدم وجود اختلاف في آرائهم حول دوافع إعادة التقييم والتي كان أهمها إظهار القوائم المالية أكثر عدالة وواقعية، وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها أن تحاول الوحدات الاقتصادية الفلسطينية ممارسة عملية إعادة التقييم وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للحصول على قوائم مالية أكثر عدالة، وكذلك محاولة إيجاد معيار فلسطيني خاص بعملية إعادة التقييم.

## 8. دراسة نجم (2006) بعنوان: "مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية

استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية"

هدفت الدراسة للتعرف على إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية، وذلك من خلال استبيان تم توزيعه على فئة من المستثمرين في سوق فلسطين والمتواجدين في قطاع غزة بعدد 185 مستثمراً، وتوصلت النتائج إلى أن المستثمرون في سوق فلسطين للأوراق المالية يدركون أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار وأن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية كافية ويتم استخدامها في قرار الاستثمار، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز إدراك المستثمرين وقناعاتهم بأهمية استخدام المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى أهمية تضمين قانون سوق فلسطين لتعليمات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لتصبح أكثر وضوحاً وإلزام الشركات بهذه التعليمات.

**9.دراسة شبير، (2006) بعنوان: "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية -دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين"**

هدفت الدراسة إلى تحديد وبيان دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة العامة في فلسطين والتعرف على جودة وكفاءة تلك المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة آراء المبحوثين، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك اعتماداً كبيراً على القوائم المالية في الحصول منها على معلومات محاسبية تستخدم في القرارات الإدارية، وأوصت بزيادة معرفة وإطلاع الكادر المحاسبي في تلك الشركات فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية لما لها أهمية كبيرة في زيادة موضوعية ودقة إعداد القوائم المالية.

**10.دراسة طاحون (2001) بعنوان: "إعادة تقييم الأصول الثابتة بالزيادة بين السماح والمنع مع الإشارة لمصر"**

هدفت الدراسة إلى الوقوف على مدى تطبيق الوحدات الاقتصادية المساهمة المصرية لعملية إعادة التقييم للأصول الثابتة وفق معيار المحاسبة المصري رقم 10، إلى جانب دوافع إعادة التقييم والنتائج الناجمة عنها، وقد خلصت الدراسة إلى اختلاف وجهات النظر في إعادة التقييم بين من يؤيد باعتبارها تظهر قوائم مالية عادلة وحقيقية وتجعل بيانات المركز المالي أكثر دلالة، أما الرأي الثاني فقد استند على أساس التكلفة التاريخية حيث يعتبره أكثر موضوعية بالإضافة إلى صعوبة توفير سوق حاضرة للأصول الثابتة بسبب عدم وجود أرقام قياسية مخصصة لكثير منها.

**11.دراسة حسن (1998) بعنوان: "دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل في ضوء معيار FASB رقم (121)"**

هدفت الدراسة إلى بيان أهم محددات المحاسبة عن قيمة الأصول طويلة الأجل وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 121 ، كما تناولت أسس تطبيق المعيار وأهم المشكلات التي تواجه تطبيقه

وسبل التغلب عليها، وقد خلصت الدراسة بتوصيات أهمها تسجيل الأصول الثابتة والشهرة بما لا يزيد عن التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها في المستقبل، وقياس ومعالجة الخسائر الناتجة عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة على أساس ثابت.

#### ب- الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Wu , 2011): بعنوان استخدام الانخفاض في الأصول حسب معيار المحاسبة الدولي رقم 36 كأداة لإدارة الأرباح.

**Are asset impairment reversals under IAS 36 being used as an earning management tool, Wu, 2011.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الانخفاض في الأصول الثابتة في 53 شركة في دول أوروبية مثل (بلجيكا، فرنسا، هولندا، البرتغال) والمدرجة في سوق يورونكست ما بين الأعوام 2005-2009 والوقوف على مدى استغلال انخفاض الأصول لإدارة أرباح هذه الشركات، واستناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي للمبجوثين فقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة الشركة تعتمد على انخفاض الأصول الثابتة في إدارة أرباحها في أوقات مواجهة الخسائر، بالإضافة إلى معالجة ما إذا كانت إعادة تقييم الأصول تؤثر على أداء الوحدات الاقتصادية المالي المستقبلي والتدفقات النقدية.

2. دراسة (Zhai, 2007): بعنوان إعادة تقييم الأصول والأداء التشغيلي المستقبلي للشركة، أدلة من نيوزلندا.

**Asset Revaluation and future firm operating performance: evidence from New Zealand, Zhai, 2007**

هدفت الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت إعادة تقييم الأصول تؤثر على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في نيوزيلندا وكذلك التدفقات النقدية للوحدات الاقتصادية ما بين العام 2002 حتى 2005، وقياس أثر التغيير في الدخل التشغيلي والتدفق النقدي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغييرات الهيكلية في الشركات والمخاطر والتوسعات.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه لا يوجد ارتباط ما بين إعادة تقييم الأصول بالزيادة والأداء المستقبلي للوحدات الاقتصادية النيوزلندية، ولكنها أكدت أن سعر السهم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإعادة تقييم الأصول بالزيادة ولكنه ليس مؤشراً اقتصادياً.

**3.دراسة (Cotter, 2002): بعنوان واقع إعادة تقييم الأصول وتأثير قرار المثلثن المستقل.**

### **Reliability of asset Revaluation: the Impact of appraiser independence, cotter, 2002**

هدفت الدراسة إلى التعرف على ما إذا كانت هناك اختلافات في إعادة تقييم الأصول من قبل مجلس إدارات الشركات أو مئمن خارجي من خلال تطبيقها على المنشآت العاملة في الاقتصاد الاسترالي، حيث تم دراسة محددات اختيار إعادة التقييم ما بين الطرفين، وقد خلصت الدراسة إلى أن المثلثين الخارجيين يفضلون إعادة تقييم الأراضي والمباني، فيما تفضل مجالس إدارة الشركات إعادة تقييم المخزون، البضاعة، المعدات، والأصول غير الملموسة.

كما خلصت الدراسة إلى أن المنشآت التي لا يتمتع مدراؤها باستقلالية كبيرة يُفضل استخدامهم المثلثين الخارجيين في إعادة تقييم أصولهم الثابتة، أما بالنسبة للاختلاف بين موثوقية اعتماد البيانات الصادرة عن أي من الطرفين فقد أوضحت الدراسة بأن إعادة تقييم الآلات والمعدات من قبل المثلثين الخارجيين تُعد أكثر موثوقية من عملية التقييم التي يجريها المدراء.

**4.دراسة (Zimmer and cotter, 1995): بعنوان إعادة تقييم الأصول والقدرة على الاقتراض.**

### **Asset revaluation and assessment of borrowing capacity, Cotter and Zimmer (1995)**

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة بالزيادة من خلال اختبار فرضية حجم المنافع الاقتصادية المرتبطة بإعادة التقييم للوحدات الاقتصادية التي تمر بأوقات تتخفف فيها التدفقات النقدية من العمليات من خلال تمكين تلك الوحدات من الحصول على طاقة اقتصادية افتراضية في حال انخفاض التدفقات النقدية من العمليات.

وخلصت الدراسة إلى أن الوحدات الاقتصادية التي تعمل على إعادة تقييم أصولها بالزيادة أكثر احتمالاً لأن تعاني انخفاضاً في تدفقاتها النقدية عن الوحدات التي لم تقم بإعادة تقييم أصولها الثابتة. وأثبتت الدراسة أن الفروق كانت معنوية بدرجة كبيرة خاصة في الوحدات ذات نسبة الرفع المالي المرتفعة.

#### 5.دراسة (Googwin and Henderson, 1992): بعنوان الآراء المعارضة لإعادة تقييم الأصول

##### **The case against asset revaluation, Henderson and Googwin (1992)**

هدفت الدراسة إلى إجراء تقييم للجدل بين منافع إعادة تقييم الأصول الثابتة وعدم السماح بإجراء إعادة التقييم، وذلك من خلال استطلاع آراء العديد من الوحدات الاقتصادية الأسترالية، وبينت الدراسة أن من أهم دوافع الوحدات الاقتصادية لإعادة التقييم بالزيادة هو توفير قياس أفضل للربح والمركز المالي، بجانب تكوين احتياطي يمكن استخدامه في إصدار الأسهم، وتحسين نسبة الديون، وخلصت الدراسة بأن أهم أسباب إعادة تقييم الأصول الثابتة بالزيادة هو تحسين نسبة الديون إلى الأصول، وأنه من غير المحتمل أن يؤدي إعادة التقييم بالزيادة إلى رفع الأسعار، كما أن تخفيض نسبة الديون لا يحسن بالضرورة الطاقة الافتراضية للوحدة الاقتصادية.

#### 6.دراسة (Cotter, 1992): بعنوان إعادة تقييم الأصول وعقود المقاولات.

##### **Asset revaluation and Dept Contracting, cotter**

هدفت الدراسة إلى اختبار فرضية استخدام الشركات الاقتصادية الأسترالية لإعادة التقييم بالزيادة لتخفيض تكلفة عقود الدين، حيث شملت البيانات المالية للعديد من الشركات خلال فترة 8 سنوات، وخلصت الدراسة بأنه وفي ظل الظروف الاقتصادية السائدة فقد زاد الاهتمام بتنظيم عملية إعادة تقييم الأصول والإفصاح عنها بسبب انخفاض معدل التضخم والتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الكلي، واعتبرت أن تكلفة إعادة التقييم أكبر من التخفيض في تكلفة عقود الديون المتوقع تحقيقها.

## ج- التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في تقييم الأصول الثابتة، فقد أظهرت الدراسات اختلافاً متبايناً ما بين الدول حول آليات التطبيق وفوائده، كما تناولت بعض الدراسات المشاكل الكامنة وراء تطبيق إعادة التقييم في حال الزيادة والانخفاض وتأثير ذلك على نسبة الديون وعلى المصلحة النهائية لمستخدمي البيانات المالية.

كما أن هناك من دول العالم الثالث مازالت تبحث في جدوى تطبيق إعادة تقييم الأصول من عدمه، مع التمسك بتطبيق مبدأ التكلفة التاريخية كطريقة لتقييم الأصول الثابتة، وقد تراوحت نتائج تلك الدراسات إلى من يدعو إلى تبني تشريعات ملزمة لتطبيق المعايير الدولية في المحاسبة عن الأصول الثابتة وتقييمها حسب القيمة العادلة، وإلى عدم إجراء أي تعديلات على تلك القيم ويعود ذلك إلى عدم توفر الوعي الكافي بأهمية التغييرات الاقتصادية الحادثة والتي تتطلب تحولاً من الطرق القديمة إلى تقييم الأصول وإظهارها بأرقامها الحقيقية.

تُعد هذه الدراسة الأولى التي تحاول تحليل أثر التوجه نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في تقييم الأصول الثابتة نحو تدعيم قرارات المستثمرين وترشيدها في الاتجاه السليم عند اتخاذ القرار الاستثماري في بورصة فلسطين، الأمر الذي يعمل على زيادة وتطوير أداء السوق المالي وجذب المزيد من الاستثمارات التي تنعكس آثارها الإيجابية لصالح المجتمع والاقتصاد الفلسطيني.

## **الفصل الثاني**

**تحليل المرتكزات الأساسية لعمليات القياس**

**والإفصاح في معيار المحاسبة الدولي (36)**

## مقدمة:

تعتبر المحاسبة أحد فروع المعرفة التي تختص بإعداد المعلومات التي تقيس نتائج الوحدات الاقتصادية وتصوير مراكزها المالية في تاريخ محدد لتقوم بتقديمها بطريقة ملائمة تفي باحتياجات المستخدمين أو المستفيدين من تلك المعلومة لاستخدامها في اتخاذ الكثير من القرارات الاستثمارية (الراوي، 1999) وقد أثبتت المحاسبة وخلال العقود الفائتة قدرتها على التكيف مع تغيرات النشاطات الاقتصادية والمالية، فقد نشأت المحاسبة في العصور القديمة بإمسك الدفاتر وتسجيل الوارد والمنصرف من الموارد النقدية، وخلال الثورة الصناعية التي شهدها العالم تطورت المحاسبة تطوراً كبيراً نتيجة تطور وحدات الإنتاج الاقتصادية وتكوين أشكال جديدة من الشركات تضمنت شركات المساهمة العامة، وقد تميزت هذه الشركات بانفصال الملكية عن إدارة المشروع، الأمر الذي تطلب وجود وسيط ما بين الإدارة وملاك المشروع لتوصيل المعلومات المالية لترشيد عملية اتخاذ القرارات، بالإضافة أن علم المحاسبة بعد تطوره أصبح وسيلة لخدمة الإدارة وأطراف أخرى خارجية تُعنى بالبيانات المالية للشركات.

إن تطور ونمو مهنة المحاسبة مرهون بوجود معايير وأصول محاسبية، مما يتطلب العمل الجاد من قبل الجهات المتخصصة الرسمية والمهنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن صياغة هذه المعايير والأصول المحاسبية للحاجة الماسة لتطبيقها واستخدامها من قبل المحاسبين ومدققي الحسابات، فغياب مثل هذه المعايير يؤدي إلى اختلاف الأسس التي تعالج العمليات والأحداث المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة (عطية، 2007: ص13).

وحيث أن قيمة الأصول الثابتة في الشركات تختلف قيمتها وفقاً لطبيعة ونوع النشاط، فالشركات الصناعية تعتمد اعتماداً رئيسياً على الأصول الثابتة في حين أن شركات الأموال وشركات تقديم الخدمات تعتمد اعتماداً أقل عليها، من هذا المنطلق فإن المحاسبة ورغم ثبات معالجتها لبند التقارير



المالية إلا أنها تختلف من نشاط لآخر، ولكن في المجمل فإن معالجة الأصول الثابتة في التقارير المالية يجب أن يتضمن قيمة تعبر وبشكل حقيقي عن مضمونها.

### أولاً- مفهوم القيمة العادلة:

تعتبر الأصول هي المورد الذي يسيطر عليه المشروع نتيجة لأحداث سابقة والتي من المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية تتدفق للمشروع (جمعة، 2012: ص112) فقد استمرت الوحدات الاقتصادية خلال فترة طويلة باحتساب قيمة الأصول وفق مبدأ التكلفة التاريخية دون التطرق لقيمة الأصول السوقية التي تعبر عن قيمتها الحقيقية، ومبرر ذلك كان مبنياً على أن الهدف من اقتناء الأصول طويلة الأجل هو استخدامها في الإنتاج وليس بغرض إعادة بيعها، الأمر الذي ينطوي عليه وجوب اثباتها بقيمتها الشرائية، بجانب عدم وجود تسعير واضح للأصول طويلة الأجل المرتبطة بالتشغيل، إلا أنه وبعد التطور الهائل الذي شهدته الأسواق الاقتصادية العالمية ودخول التكنولوجيا لسوق الإنتاج جعل من تسعير الأصول سوقياً أمراً سهلاً بالإضافة إلى أن التضخم الهائل الذي شهده العالم جعل من إظهار الأصول الثابتة بقيمتها العادلة أمراً واجباً.

وحول ذلك فإن هناك وجهات نظر مختلفة بين المحاسبين حول مفهوم القيمة العادلة، فقد أشار بعضهم إلى أنها تعبر عن قيمة النقد المتوقع الحصول عليه في حال تم بيع الأصل بتاريخ إعداد القوائم المالية (Chambers, 1966) في حين يذكر آخرون أنها السعر الذي يتم استلامه لقاء بيع أصول أو يتم دفعه لقاء سداد التزامات بين أطراف يتوافر لديها الدراية والرغبة في التعامل على أسس تجارية وليست خاضعة للإجبار بيعاً أو شراء (أبو غزالة، 2008).

كما عُرِفَتْ بأنها المبلغ الذي يتم فيه مبادلة أصل ما أو تسديد التزام ما بين الطرفين على اطلاع ورغبة في عملية البيع والشراء ولا يوجد بينهم مصالح (السعافين، 2005: ص13).

ويرى حميدات أن القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو تسديد التزام بها بين أطراف راغبة في إتمام عملية تبادلية حقيقية وذات معرفة معقولة (حميدات، 2004: ص12) فمنهج

القيمة العادلة يقدم البديل الأنسب لإظهار القيمة الحقيقية للأصول وإن اختلفت تسمياته ما بين القيمة السوقية، تكلفة الإحلال أو صافي التدفقات النقدية.

ولا جدال بأن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها، وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي نضجت وتم بلورتها تطبيقاً في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة التي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة، ويستند هذا التطور الكبير إلى قاعدة أن الإبلاغ المالي للأغراض العامة والتي تتطلب إعداد بيانات مالية تلبى احتياجات الأطراف العديدة المستخدمة لهذه البيانات وتعتمد على الوقائع الاقتصادية (لوندي، 2002).

من هذا المنطلق فإن إظهار الأصول الثابتة وفق قيمها الحقيقية بهدف الإفصاح عن الانخفاض الذي قد يحدث في قيمها الدفترية والتي قد تتضمن خسائر غير معترف بها ولا تظهر في القوائم المالية، الأمر الذي ينعكس سلباً على قرارات المستثمرين وجهات الائتمان من جانب، ومن جانب آخر فإن الأرباح أو الخسائر اللاحقة للسنوات التالية تعني وجود خسائر تراكمية، وبالتالي عدم إظهار التقارير المالية لحقائق الأعمال وعدم تماثل معالجة الخسائر.

## ثانياً- معايير المحاسبة الدولية:

تُعد البيانات المالية وتُقدم للمستخدمين الخارجيين من قبل العديد من الشركات في العالم، وعلى الرغم من أن هذه البيانات قد تبدو متشابهة إلا أن هنالك اختلافاً جوهرياً بينها في تطبيق الأسس والمبادئ التي تسير عليها كل شركة، الأمر الذي حدا بوجود معايير مقبولة قبولاً عاماً تستند إليها الوحدات الاقتصادية في عملها وبياناتها لأرقامها المالية لتكون قابلة للمقارنة والفهم على المستوى العام، وتعتبر المعايير المحاسبية "بيان كتابي يصدره جهاز أو هيئة تنظيمية محاسبية أو مهنية، يتعلق بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو نوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث المتعلقة بالمركز

المالي للمنشأة ونتائج أعمالها، ويتناول تحديد الأسلوب المناسب أو عرض أو التصرف في هذا العنصر، لأغراض تحديد نتائج الأعمال وبيان المركز المالي للمنشأة بما يحقق أهداف المحاسبة لأقصى حد ممكن" (بدوي و عثمان، 2000: ص182)، فيما يرى حمدان أن "المعايير المحاسبية لها صفة الإرشاد العام أو التوجيهات بينما الإجراءات تختلف عنها فهي تتناول الصيغة التنفيذية لهذه المعايير على حالات تطبيقية معينة (حمدان، 2002: ص1).

من هنا جاءت المعايير المحاسبية الدولية (مجلس معايير المحاسبة الدولية) مستهدفة تحقيق المتطلبات الاقتصادية التي تشهدها التطورات المتسارعة في مناحي الحياة الاقتصادية والمالية، ومن بينها المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) الذي يعالج الانخفاض في الأصول.

### إسهامات المعايير المحاسبية في تحسين المعلومات المالية

عرّفت لجنة القواعد الدولية المعايير المحاسبية بأنها قواعد إرشادية يرجع إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام حكمتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد أبداً، كما أنها وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولاً عاماً وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتُعتمد كإطار عام لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية، وتلعب المعايير المحاسبية الدولية دوراً هاماً في تحسين المعلومات الصادرة عن الشركات من خلال ما يلي (الدينوري، 2009):

1. إعداد ونشر المعايير المحاسبية التي يتم الاسترشاد بها عند إعداد وتجهيز القوائم والبيانات المالية بما يحقق المصلحة العامة مع العمل على القبول الدولي لهذه المعايير وتطبيقها عالمياً.
2. العمل على التحسين والتنسيق بين الأنظمة والقواعد والإجراءات المحاسبية المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية.

3. إن هذه المعايير توفر للشركات خاصة الدولية منها الوقت والمال الذي يُبذل في توحيد قوائمها المالية التي تعتمد كل منها في إعدادها مجموعة من الممارسات والمبادئ المحاسبية والتي غالباً ما تكون مختلفة من دولة إلى أخرى.

4. العديد من الدول خاصة النامية منها لا توجد بها منظمات محاسبية مهنية ولا هيئات مختصة بإصدار معايير العمل المحاسبي، و بالتالي فإن تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية سوف يوفر لها الوقت و المال.

5. تسهّل العمليات الدولية والتسعير، وكذلك القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد، وتجعل أسواق الأوراق المالية أكثر كفاءة، خصوصاً بعد زيادة ونمو الأنشطة الاقتصادية الدولية، وكذلك زيادة اعتماد الدول على بعضها فيما يتعلق بالتجارة الدولية وتدفق الاستثمارات.

6. تسهّل على الشركات عملية الحصول على التمويل اللازم في حالة عدم كفاية الموارد المحلية، أي إعطاء للشركات فرصة أخرى للحصول على الأموال من الخارج سواء كان ذلك في شكل رؤوس أموال أو قروض.

7. رفع مستوى مهنة المحاسبة في دول العالم، حيث أن الدول التي توجد بها أنظمة محاسبية ضعيفة و بدائية سوف تحفز على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبني وتشغيل الأنظمة المحاسبية الدولية.

وحول ما سبق يمكن القول بأن معايير المحاسبة الدولية توفر الوقت والمال في الدول النامية بسبب اعتمادها على معايير جاهزة وقابلة للتطبيق باستثناء بعض الإجراءات التي تناسب بيئتها، كما تعمل على توحيد القوائم المالية في الدول المختلفة مما يسهل عملية المقارنة بين هذه القوائم لغرض تقييم الأداء واتخاذ القرارات.

### ثالثاً- الجوانب التطبيقية في معيار المحاسبة الدولي (36):

يحدد المعيار المعالجة المحاسبية والإفصاح عن الانخفاض في قيمة جميع الموجودات، كما يحل محل متطلبات تقدير القيمة الاستراتيجية للأصل ويعترف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض.

ويتطلب المعيار وجوب تقييم مبلغ الأصل القابل للاسترداد عند وجود دلالة على احتمال انخفاض قيمة الأصل، والاعتراف بالخسارة في انخفاض قيمته عندما تزيد قيمته الدفترية عن مبلغه القابل للاسترداد، ويجب الاعتراف بالخسارة في انخفاض القيمة في بيان الدخل للموجودات المسجلة بمقدار تكلفتها ومعاملتها على أنها انخفاض في إعادة تقييم أصول سجلت بمقدار مبلغ أعيد تقييمه.

ويتطلب المعيار أيضاً وجوب قياس المبلغ القابل للاسترداد على أساس صافي سعر البيع أو القيمة المستعملة أيهما أعلى، كما يتوجب على الجهات تطبيقه على أساس مستقبلي فقط، مع الاعتراف بالخسائر الناتجة عن الانخفاض التي تم قيدها سابقاً.

#### أهداف تطبيق المعيار:

يهدف تطبيق هذا المعيار إلى ضمان تسجيل أصول المشروع بما لا يزيد عن مبلغها القابل للاسترداد، ويعتبر الأصل مسجلاً بما يزيد عن مبلغه القابل للاسترداد إذا كانت قيمته الدفترية تزيد عن المبلغ الذي سيتم استرداده من خلال استعمال أو بيع الأصل.

هذا وقد حدد المعيار الجوانب المتعلقة بالإفصاح عن الانخفاض في قيمة جميع الموجودات ماعدا بعض الاستثناءات، ويعترف بالخسارة الناجمة عن الانخفاض والتي تتطلب وجوب تقييم مبلغ الأصل القابل للاسترداد عند وجود دلالة على احتمال انخفاض قيمته أو عندما تزيد قيمته الدفترية عن قيمته الاستردادية، مع مراعاة أن تعكس قيمة الأصل المتوقعة (القيمة الاستردادية) حالته الراهنة، كما يجب أن تمثل أفضل تقدير تقوم به الإدارة لمجموعة العوامل الاقتصادية التي ستسود على مدى العمر النافع للأصل.

فالانخفاض في قيمة الأصل يظهر عندما يزيد المبلغ المرسل للأصل عن مبلغه القابل للاسترداد، فإذا حدث وانخفضت قيمة الأصل وجب على الإدارة إجراء تقييم رسمي للمبلغ القابل للاسترداد إذا وجدت دليلاً على احتمال حدوث الخسارة.

وقد وقر معيار المحاسبة الدولي المذكور مؤشرات متعددة من أجل قياس تدهور قيمة الأصل، بالإضافة لوجوب قيام الإدارة - وبحسب كل نشاط - بتصميم مجموعة من المقاييس التي تستند عليها بشكل ثابت في قياس تدهور قيمة وحدات النقد التي بحوزتها، على أن تتسم بالمعقولية والمرونة والقابلية للقياس النقدي.

### نطاق المعيار:

يتم تطبيق هذا المعيار عند انخفاض قيمة الموجودات المسجلة في الشركة ما عدا الاستثناءات

التالية :

- المخزونات.
  - الموجودات الناجمة عن عقود الإنشاء.
  - موجودات الضريبة المؤجلة.
  - الموجودات الناجمة عن منافع الموظفين.
  - الموجودات المالية التي تدخل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي المتعلق بالأدوات المالية.
- وينطبق المعيار على الموجودات المسجلة بالقيمة العادلة بموجب معايير المحاسبة الدولية الأخرى، على أن تحديد ما إذا كان من الممكن انخفاض قيمة أصل أعيد تقييمه يعتمد على الأساس المستخدم لتحديد القيمة العادلة في الحالات التالية:

1. إذا كانت القيمة العادلة لأصل هي قيمته السوقية: فإن الفرق الوحيد بين القيمة العادلة للأصل

وصافي سعر البيع له هي تكاليف بيع الأصل.

2. إذا كانت تكاليف بيع الأصل منخفضة فإن المبلغ القابل للاسترداد للأصل المُعاد تقييمه يكون قريباً من أو أعلى من قيمته العادلة، وفي هذه الحالة فإنه بعد إعادة تقييم الأصل من غير المحتمل أن تنخفض قيمته ولا توجد حاجة لتقدير المبلغ القابل للاسترداد.
3. إذا لم تكن تكاليف بيع الأصل منخفضة يكون صافي سعر بيعه أقل من قيمته العادلة، وعليه يتم إعادة تقييم الأصل لتحديد ما إذا كان من الممكن أن يتم تخفيض قيمته.
4. إذا تم تحديد القيمة العادلة لأصل على أساس آخر غير قيمته السوقية فقد تكون قيمته العادلة أكبر أو أقل من مبلغه القابل للاسترداد، وعلى ذلك يتم إعادة تقييم الأصل لتحديد ما إذا كان من الممكن خفض قيمته.

#### رابعاً- الجوانب المحاسبية في معيار المحاسبة الدولي رقم 36:

يعتبر التوسع في الأعمال هو السبب الرئيسي الذي جعل مهنة المحاسبة في تطور مستمر، فزيادة الأهمية النسبية لمنافع المستثمرين أدت إلى مواكبة الجهات المهنية ولجان معايير المحاسبة لهذا التطور، ونتيجة لذلك أنشأت لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1973 وتطور عملها إلى أن توصلت عام 1983 لاتفاقية عمل مشتركة مع الاتحاد الدولي للمحاسبين بهدف تنمية وتطوير المحاسبة في العالم، بجانب توفير التوافق بين معايير المحاسبة المطبقة بين دول العالم، وتقوم اللجنة بإصدار معايير المحاسبة التي تضمن وبعده أدنى إصدار قوائم مالية عادلة وقابلة للمقارنة.

إن المنتبع لتاريخ المحاسبة يجد أن التكلفة التاريخية كانت ومازالت المقياس الذي يعتمد عليه المحاسبون في قياس المعاملات المالية التي تتم بين شركة وغيرها، إلا أنه ونتيجة لمتغيرات عديدة ارتبط بعضها بظروف التضخم والتغير في المستوى العام للأسعار فقد سمحت الممارسة المحاسبية وكذلك معايير المحاسبة الدولية باتباع مقاييس أخرى منها مقياس القيمة القابلة للتحقق حتى تعكس المعلومات المحاسبية الحالة السوقية الجارية وتكون أكثر دلالة وتأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية.

وعليه فإن المعيار يعني أيضاً ببيان الاجراءات التي يطبقها المشروع لضمان تسجيل أصوله بما لا يزيد عن مبلغها القابل للاسترداد، مع توضيح آليات القياس والإفصاح عن الانخفاض في قيمة الموجودات والاعتراف بالخسارة الناتجة عنها، كما ويقضي المعيار بوجود تقييم مبلغ الأصل القابل للاسترداد عند وجود دلالة على احتمال انخفاض قيمته والاعتراف بالخسارة في انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية عند قيمته الاستردادية.

ويجب أن تعكس قيمة الأصل المتوقعة (القيمة الاستردادية) لحالته الراهنة، كما يجب أن تمثل أفضل تقدير تقوم به الإدارة في ضوء العوامل الاقتصادية التي تسود على مدى العمر النافع للأصل. فالانخفاض في قيمة الأصل يظهر عندما يزيد المبلغ المرحل للأصل عن مبلغه القابل للاسترداد، فإذا حدث وانخفضت قيمة الأصل وجب على الإدارة إجراء تقييم رسمي للمبلغ القابل للاسترداد إذا وجدت دليلاً على احتمال حدوث تلك الخسارة.

وفضلاً عما سبق فقد وقرّ معيار المحاسبة الدولي مؤشرات متعددة من أجل قياس تدهور قيمة الأصل، بالإضافة لوجوب قيام الإدارة - وبحسب كل نشاط - بتصميم مجموعة من المقاييس التي تستند عليها بشكل ثابت في قياس تدهور قيمة وحدات النقد التي بحوزتها، على أن تتسم بالمعقولية والمرونة والقابلية للقياس النقدي.

### **الغرض من تقييم انخفاض قيمة الأصول:**

يهدف تقييم انخفاض قيمة الأصول بشكل عام إلى احتساب الفرق ما بين القيمة الدفترية المسجلة والقيمة الحقيقية للأصل من أجل عدالة القياس والإفصاح في القوائم المالية، كما يهدف إلى بيان الإجراءات التي يجب أن تتبعها المنشأة لضمان تسجيل قيمة موجوداتها (أصولها) بما لا يزيد عن قيم الموجودات القابلة للاسترداد، وذلك في الحالات التي تزيد فيها القيمة الدفترية للأصل عن قيمته التي يمكن استردادها من خلال استخدام الأصل أو بيعه (حماد، 2004).



## اعتبارات الانخفاض في الأصول:

يعني الانخفاض في الأصول أي زيادة القيمة الدفترية المرحلة عن المبلغ القابل للاسترجاع (حماد، 2004: ص248) ويتطلب المعيار أن يتم إعادة تقييم الأصل في حالة زيادة قيمته الدفترية المرحلة عن المبلغ القابل للاسترداد، وذلك بتخفيض قيمته الدفترية المرحلة، ويتم ذلك في حالتين هما:  
**الأولى:** بالنسبة للأصول التي يتم معالجتها حسب التكلفة التاريخية فيتم الاعتراف بأي هبوط في القيمة في قائمة الدخل.

**الثانية:** بالنسبة للأصول التي يتم معالجتها بطريقة إعادة التقييم فيتم الاعتراف بأي هبوط في القيمة في حساب إعادة التقويم ضمن بنود حقوق المستثمرين.

## تحديد الأصل الذي قد تنخفض قيمته:

يتم تحديد الأصل الذي تنخفض قيمته عندما يزيد المبلغ المسجل للأصل عن مبلغه القابل للاسترداد، وذلك عندما يتوفر دليل يُشير إلى ذلك، وبالتالي يُطلب من الشركة إجراء تقدير رسمي للمبلغ القابل للاسترداد، وفي حالة عدم توفر دليل على احتمال خسارة انخفاض فإنه لا يُطلب من الشركة إجراء تقدير رسمي للمبلغ القابل للاسترداد.

كما يتعين على الشركة أن تقوم في نهاية كل سنة مالية بتقييم ما إذا كان هناك أية دلالة على احتمال انخفاض قيمة الأصل، وإذا وجدت هذه الدلالة يجب على الشركة تقدير مبلغ الأصل القابل للاسترداد.

هذا وتظهر دلائل الانخفاض في قيمة الأصول في الحالات التالية (حماد، 2004: ص285):

1. انخفاض القيمة السوقية لأصول أو وحدات توليد نقدية معينة بشكل يتجاوز الهبوط المتوقع كدالة لتقادم أصل أو استخدامه.

2. حدوث تغييرات كبيرة في البيئة التكنولوجية أو السوقية أو الاقتصادية أو القانونية التي تعمل فيها الشركة أو السوق المعينة المخصص لها الأصل.

3. حدوث زيادات في سعر الفائدة السوقية أو غيرها من معدلات العائد الموجه نحو السوق بحيث أن حدوث زيادات في سعر الخصم الذي سيستخدم في تقرير القيمة الاستعمالية يمكن توقعه، ويترتب على ذلك ازدياد احتمال ظهور انخفاضات في القيمة.

4. حدوث تراجع في الرسملة السوقية للأصل المملوك.

5. وجود أدلة محددة على حدوث تقادم أو ضرر مادي لأصل أو مجموعة من الأصول.

6. حدوث تغييرات هامة للشركة أو عملياتها.

7. بيانات التقارير الداخلية توحى أن الأداء الاقتصادي للأصل أو مجموعة الأصول أسوأ أو سيكون أسوأ مما كان متوقعا في السابق.

وبشكل عام يتوجب على الإدارة في حال وجود أحد الأدلة منفردة أو مجتمعة أن تقوم بعملية تقييم الأصول، مع مراعاة أن هناك بعض الحالات التي لا تستوجب إعادة تقييم الأصل كالتالي:

1. في حالة حدوث زيادة في سعر الفائدة السوقية وكان من المتوقع أن يتوافق سعر الخصم مع التغيرات العامة في معدلات الفائدة السوقية.

2. في حالة حدوث زيادة في سعر الفائدة السوقية وكان تأثير التغييرات في سعر الخصم لا يتوافق مع التغييرات في أسعار الفائدة السوقية، ولكن في الوقت نفسه من المتوقع أن يقابل ذلك تغيرات أخرى في التدفق المالي المستقبلي للشركة.

### قياس المبلغ القابل للاسترداد:

يعرف المعيار انخفاض القيمة بأنه الزيادة في القيمة الدفترية عن المبلغ القابل للاسترداد وهو المبلغ الذي يعبر عن سعر البيع الصافي أو القيمة الاستعمالية أيهما أكبر (حماد، 2004: ص 287)

ويُلاحظ أن المعيار تطرق فقط لاحتساب الفرق في القيمة في حالة انخفاض القيمة العادلة عن القيمة الدفترية فقط، وبحسب مبدأ الحيطة والحذر فإنه من الواجب الاعتراف بالخسائر المتوقعة وعدم الاعتراف بالأرباح حتى تحققها.

هذا وفي حالة عدم وجود أساس لإجراء تقدير موثوق للمبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع الأصل بسبب غياب السوق النشطة فإنه يمكن الاستدلال على قيمة الأصل من خلال احتساب قيمته المستعملة كأساس لتقدير المبلغ القابل للاسترداد.

هذا كما يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد لأصل مفرد عندما يكون هذا الأصل يولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر مستقلة عن التدفقات من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى.

### **صافي سعر البيع:**

إن التحديد الدقيق لصافي سعر البيع يشير إلى ذلك السعر الذي يتم فيه عقد اتفاقية بيع ملزمة في عملية تجارية تأخذ في الاعتبار التكاليف الإضافية المتعلقة بالتخلص من الأصل.

وإذا لم توجد اتفاقية بيع ملزمة ولكن تمت المتاجرة بالأصل في سوق نشط فإن صافي سعر البيع هو سعر السوق للأصل ناقصاً تكاليف البيع، ويعتبر سعر العرض هو السعر المناسب للسوق.

### **القيمة المستعملة:**

وحول تحديد القيمة المستعملة للأصل يجب اتباع الخطوات التالية: (المجمع العربي، 2009: ص50)

1. تقدير التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة والخارجة التي تؤخذ من الاستعمال المستمر للأصل ومن

التصرف النهائي فيه:

بموجب المعيار فإن توقع التدفقات النقدية المستقبلية من الأمور التي تعتمد على الحكم الشخصي والتقدير الذاتي، والذي يتوجب التقدير السليم وتجنب التخفيض غير الصحيح في التكاليف أو الزيادة غير المبررة، كما يتوجب أيضاً أن تقوم الإدارة بمتابعة التقدير المستمر للتدفقات النقدية المستقبلية، وبالتالي إكساب الإدارة الخبرة اللازمة التي يمكن من خلالها الاستدلال نحو المستقبل مع مراعاة أنماط الصناعة وخبرات الكيان نفسه.

وتعتبر حيادية المعلومات المقدمة لأغراض التقدير المستقبلي من أهم المؤشرات على سلامة التقدير، بالإضافة إلى أن "البيانات المستمدة من مصادر خارجية أكثر سلامة من المعلومات الداخلية" (حماد، 2004، ص291).

## 2. تطبيق سعر الخصم المناسب على التدفقات النقدية المستقبلية:

بموجب المعيار يتم استخدام معدلات النمو الثابتة أو المتناقصة خلال الفترات السابقة، بالإضافة إلى أن معدل النمو يجب ألا يتجاوز معدل النمو طويل المدى للصناعة التي تنتمي إليها الشركة. ومن ناحية أخرى يجب أن يكون التقدير المستقبلي للأصل لا يتعدى العمر الإنتاجي له، حيث لا يمكن تصور تدفقات نقدية بعد انتهاء العمر الافتراضي له.

## أساس تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية:

يجب أن تستند عملية تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على بعض الأسس أهمها: (المجمع العربي، 2009: ص53)

1. أن تكون توقعات التدفقات النقدية بناء على افتراضات معقولة و مدعومة تمثل أفضل تقدير لمجموعة الظروف الاقتصادية التي ستسود على مدى العمل المتبقي للأصل، ويجب إعطاء وزن أكبر للأدلة الخارجية.

2. أن تكون توقعات التدفقات النقدية بناء على آخر موازنات اعتمدها الإدارة، ويجب أن تغطي هذه التوقعات فترة لا تزيد عن خمس سنوات إلا إذا اقتضى الأمر أكثر من ذلك.

3. تقدير توقعات التدفقات النقدية التي تزيد عن الفترة التي تغطيها أحدث الموازنات باستنتاج التوقعات باستخدام معدل نمو ثابت أو متناقص للسنوات اللاحقة، إلا إذا أمكن تبرير معدل متزايد، ويجب أن لا يزيد معدل النمو عن متوسط معدل النمو على المدى الطويل للمنتجات أو الصناعات أو البلد التي تعمل بها الشركة أو للسوق الذي يستخدم فيه الأصل، إلا إذا أمكن تبرير معدل أعلى.

وحول ما سبق يتبين أن التدفقات النقدية قد حددت بحيث لا تتجاوز مدة خمس سنوات ويعود السبب في ذلك إلى أنه قد يكون من الصعب توفر بيانات واقعية دقيقة عن الفترة التي تتجاوز الخمس سنوات، إلا أنه يمكن للإدارة استخدام توقعات التدفقات النقدية لفترة تزيد عن ذلك إذا كانت متأكدة أن هذه التوقعات موثوقة وأنها تستطيع بناء على الخبرة السابقة إظهار قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية بدقة على مدى الفترة المذكورة.

### خامساً- الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة وقياسها

تعتمد الممارسة المحاسبية لإثبات الانخفاض في قيمة الأصول على عدة مفاهيم، تتضمن الاعتراف بالانخفاض في القيمة المرحلة للأصل إلى مقدار مبلغها القابل للاسترداد، ويعتبر ذلك التخفيض خسارة في انخفاض القيمة، والأصل في قياس واحتساب الانخفاض في الأصول أن يتم تطبيق ذلك على الأصل بمفرده، غير أنه في حالة عدم إمكانية تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل بمفرده فإنه يجب على الإدارة تحديد المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل. واستناداً إلى المعيار فإنه يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض على أنها مصروف في بيان الدخل، ويجب معاملة أي خسارة في انخفاض قيمة أصل أعيد تقييمه على أنها انخفاض في إعادة التقييم.

وبجانب ما سبق هناك العديد من المتطلبات التي يجب مراعاتها في هذه الخصوص أهمها:

1. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة أصل أعيد تقييمه على أنها مصروف في قائمة الدخل إلى الحد الذي لا تزيد فيه خسارة الانخفاض عن مبلغ فائض إعادة التقييم لنفس الأصل.
2. يتم تسجيل قيمة الالتزام إذا كان المبلغ المقدر لخسارة الانخفاض في قيمة أصل أعلى من المبلغ المرسل لذلك الأصل.
3. يتم احتساب أي التزامات ضريبية مؤجلة متعلقة بانخفاض في قيمة الأصل وفقاً لما ورد في المعيار الدولي الخاص بالمعالجة الضريبية.

### سادساً- تحديد وحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل

وفقاً للمعيار فإنه عندما يتعذر ربط التدفقات النقدية بالأصول الفردية يجوز تجميع هذه الأصول لإجراء اختبار انخفاض القيمة، ويشترط أن يكون التجميع عند أدنى مستوى ممكن، أي أصغر عدد من الأصول الذي يمكن التعرف عليه في وحدة واضحة ويكون مستقلاً عن الأصول الأخرى، حيث أن الإفراط في تحديد الأصول ضمن وحدات توليد النقد قد يؤدي إلى إخفاء بعض التغيرات في قيم بعض أصول على حساب أصول أخرى، الأمر الذي يؤثر على منطقية احتساب القيمة العادلة. وفي بعض الأحيان قد يصبح إجراء التوسع في عملية تجميع الأصول ضرورياً عندما تتماثل وتتكامل العمليات الناتجة عن تلك الأصول، وذلك شريطة الثبات والاتساق في تحديد الوحدات المولدة للنقد من فترة لأخرى لنفس الأصل أو أنواع الموجودات.

### المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد نقد

يعتبر المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد هو صافي سعر البيع لهذه الوحدة أو القيمة المستعملة لها أيهما أعلى، ويجب تحديد القيمة الدفترية للوحدة بما يتفق مع طريقة تحديد المبلغ القابل للاسترداد لها، مع مراعاة أن يتم تجميع الأصول في مجموعات لتقييم مبلغها القابل للاسترداد.

## خسارة انخفاض قيمة وحدة توليد النقد:

تقتضي الأصول المحاسبية الواردة في المعيار إلى وجوب الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة العادلة للأصل عن قيمته الدفترية بقيمة الفرق بينهما، كما يجب الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة وحدة توليد النقد إذا كان مبلغها القابل للاسترداد أقل من مبلغها المسجل في القوائم المالية.

## سابعاً- هبوط خسارة انخفاض القيمة:

استمراراً لعملية تقييم الأصول لأغراض تقدير قيمتها ومقدار انخفاضها فقد تواجه الإدارة عدم وجود خسارة في انخفاض قيمة الأصل في السنوات السابقة، وفي هذه الحالة فإن الشركة ملزمة بإتباع الآتي: (حماد، 2004)

1. يجب ألا يزيد الارتفاع في قيمة الأصل عن إجمالي الخسائر في انخفاض قيمته التي تم تسجيلها في السنوات السابقة.
2. في حالة حدوث أي زيادة في قيمة الأصل عن قيمة التقدير المثبتة سابقاً، يتم إثبات قيمة التقدير الجديدة .
3. يتم إجراء تعديل في قيمة الخسارة المثبتة للأصل المعاد تقييمه وذلك بقيمة الهبوط في الخسارة الذي نتج عن التقييم.
4. يتم الاعتراف بقيمة الهبوط في الخسارة الذي نتج عن التقييم في قائمة الدخل.
5. بعد الاعتراف بهبوط خسارة الانخفاض يجب تعديل تكلفة الاستهلاك للأصل في الفترات المستقبلية لتخصيص القيمة الدفترية المعدلة للأصل مخصوماً منها قيمته المتبقية على أساس منتظم على مدى حياته النافعة المتبقية.

## ثامناً - الإفصاح:

لاشك أن الإفصاح في التقارير المالية يعتبر من أساسيات ومرتكزات قوة وكفاءة السوق المالي والذي يعتبر بحد ذاته سوق معلوماتي تتأثر وتتحرك أسعار الأسهم والسندات بحجم ونوعية المعلومات التي يتم عرضها ضمن قوائم الشركات التي يتم الإفصاح عنها، وتتبع أهمية الإفصاح في القوائم المالية لما تحققة عملية الإفصاح من فوائد لمستخدمي القوائم ولأداء السوق المالي الكفاءة التي تفترض وجوب عرض معلومات كافية تسمح بالتنبؤ باتجاهات أسعار الأسهم والسندات بداخلها، وتقدم الدراسات التجريبية واستقراء الفكر دليلاً على أن الشركات تتردد في التوسع في الإفصاح المالي بدون ضغط من مهنة المحاسبة أو الحكومة، ومع ذلك يعتبر الإفصاح المالي حيويًا حتى يتخذ المستثمرون قراراتهم المثلى وتوفر الاستقرار للسوق (الحناوي، 2006: ص123).

إن متطلبات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفر عنصر الإفصاح المناسب في تلك القوائم ولجميع الأمور المادية (الجوهرية) التي تكون ذات صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها وبالملاحظات المرفقة بها (الشريف، 2010: ص36).

لقد زاد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الإفصاح الكافي عن المعلومات في القوائم المالية حيث أن العديد من الجهات الخارجية من المستثمرين يعتمدون وبشكل كبير في قراراتهم على ما يُنشر من بيانات في تقارير الشركات، خاصة أن هذه الفئات لا تملك أي سلطة للحصول على معلومات أخرى بشكل مباشر من إدارة الشركة، لذا فقد حدد المعيار مجموعة من متطلبات الإفصاح الوثيقة الصلة بانخفاضات القيمة، وبالنسبة لكل فئة من مكونات الأصل، حيث يُوجب تحديد خسارة الانخفاض المعترف بها عن كل فترة جاري تقديم قوائم عنها مع بيان تصنيفه في قائمة الدخل، بالإضافة إلى وجوب بيان مبلغ أي أثر لانخفاض القيمة التي سبق الاعتراف بها، كما يجب الاعتراف أيضاً بأي خسائر انخفاض سبق الإشارة إليها في حقوق الملكية.



وإذا تم الاعتراف بخسارة انخفاض قيمة أصل مفرد أو وحدة توليد نقد وكانت مادية بالنسبة للقوائم المالية للمنشأة التي تقدم تقارير مالية مجمعة فإنه يجب الإفصاح عما يلي: (الحناوي، 2006)

1. الأحداث و الظروف التي أدت إلى الاعتراف بخسائر الانخفاض أو هبوط تلك الخسائر.
2. مبلغ خسارة الانخفاض المعترف بها أو هبوطها.
3. إذا كان المبلغ القابل للاسترداد للأصل أو وحدة توليد النقد هو صافي سعر بيعه أو قيمته المستعملة.
4. إذا كان المبلغ القابل للاسترداد يساوي صافي سعر البيع.
5. الإفصاح عن سعر الخصم المستخدم في التقدير الحالي والإفصاح عن التقدير السابق للقيمة المستعملة .
6. في حالة الأصل المفرد يجب الإفصاح عما يلي:
  - طبيعة الأصل .
  - القطاع الذي تصدر عنه التقارير وينتمي إليه الأصل.
7. في حالة وحدة توليد النقد يجب الإفصاح عما يلي:
  - وصف وحدة توليد النقد.
  - مبلغ خسارة الانخفاض المعترف بها حسب فئة الأصول وحسب القطاع الذي تصدر عنه التقارير بناء على طبيعة الهيكل الرئيسي للشركة.
  - في حالة تغيير مستوى تجميع الأصول في وحدة توليد النقد عن التقدير السابق للمبلغ القابل للاسترداد فإنه يتوجب على الشركة وصف الطريقة الحالية والسابقة لتجميع الأصول وأسباب تغييرها.

**الفصل الثالث**  
**الممارسة المحاسبية لمعيار المحاسبة**  
**الدولي رقم (36)**

## مقدمة:

يتناول هذا الفصل تحليلاً للممارسة المحاسبية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 36 وفق ما تقتضي به الأصول والأعراف المحاسبية، فقد قضت قوانين العديد من البلدان مثل بريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا وبلجيكا واليابان ومصر بإلزام الوحدات الاقتصادية العاملة فيها بإعادة تقييم الأصول الثابتة سواء بالزيادة أو بالنقص بما يوفر معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية (طاحون، 2001).

لذلك فإنه من المناسب التعرض لتجارب بعض تلك الدول في مجال تطبيق معيار الانخفاض في الأصول وتقييم أصول الشركة وفق القيمة العادلة وتسجيلها حسب قيمتها الحقيقية للتعرف على طبيعة كل تجربة ومن ثم الوقوف على الممارسات المحاسبية اللازمة لذلك.

### 1- التجربة الأمريكية:

#### بيان التجربة الأمريكية:

يتناول بيان المحاسبة الأمريكي رقم SFAS 144 الانخفاض في قيمة الأصول طويلة الأجل أو التخلص منها، ويُحاكي البيان معيار المحاسبة الدولي رقم 36 حيث ينص على ضرورة إثبات انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل كمصروف ضمن قائمة الدخل، وقد حدد البيان ضوابط إجراء تقييم انخفاض قيمة الأصول ضمن عدد من المؤشرات التي تشير على احتمالية وجود انخفاض في تلك القيمة كما يلي: (الريشاني، 2007: ص 169)

1. انخفاض القيمة السوقية للأصل إلى حد أكبر من المتوقع بسبب الزمن أو الاستخدام العادي.
2. حصول تغيرات مهمة قائمة أو متوقعة في البيئة التقنية أو السوقية أو الاقتصادية أو القانونية المتعلقة بالأصل.
3. زيادة أسعار الفائدة أو معدلات العائد الأخرى في السوق التي تؤثر في سعر الخصم المستخدم في حساب قيمة الأصل المستعملة.

4. زيادة القيمة الدفترية الصافية للأصل عن قيمته السوقية.

5. وجود أدلة على بطلان استعمال الأصل أو حدوث تلف فيه أو وجود تغيرات جوهرية سواء حالية أو متوقعة تشمل وجود خطط لإيقاف أو إعادة هيكلة العملية التي ينتمي لها الأصل.

6. التصرف في الأصل قبل التاريخ المتوقع مسبقاً.

7. وجود أدلة تشير إلى سوء الأداء الاقتصادي أو توقع زيادة درجة سوء ذلك الأداء.

ووفقاً للبيان الأمريكي يتوجب على إدارة الشركة المطبقة له أن تقوم في كل فترة مالية بالبحث عن مؤشرات انخفاض قيمة الأصول الثابتة، وتكون قيمة الأصول منخفضة إذا تجاوزت قيمتها الدفترية عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

وتُعرف التدفقات النقدية المستقبلية للأصل بأنها التدفقات المستقبلية النقدية الداخلة المتوقع أن يولدها أصل ما ناقص التدفقات النقدية المستقبلية الخارجة المتوقع أن تكون ضرورية للحصول على تلك التدفقات الداخلة.

بينما عرّف القيمة العادلة للأصل بأنها المبلغ الذي يمكن أن يُباع أو يشتري به الأصل في التعامل التجاري بين أطراف راغبة في ذلك.

**الممارسة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصل:**

فرّق البيان بين الأصول الثابتة المملوكة من أجل الاستخدام أو الاحتفاظ بها وبين تلك التي ترغب في بيعها عند تقييم انخفاض قيمتها، حيث يتم قياس الانخفاض على أساس مبلغ الزيادة في القيمة الدفترية له عن القيمة العادلة، سواء كانت قيمته السوقية أو مجموع التدفقات النقدية المستقبلية المخصصة.

بينما الأصول المملوكة لغرض إعادة البيع فيتم خصم تكاليف البيع من القيمة العادلة ومن ثم مقارنة بقيمتها الدفترية من أجل تحديد قيمة انخفاضها.

وبناء على ما سبق فإن أي تحسن في قيمة الأصل لا يتم الاعتراف بها إذا كانت الأصول مملوكة لغرض الاحتفاظ أو الاستخدام، في حين يتم تسوية التحسن في قيمة الانخفاض في قيمة الأصول المرغوب ببيعها على أنها تسويات في القيمة الدفترية لها.

## 2- التجربة البريطانية:

### بيان التجربة البريطانية:

يتم إعادة تقييم الأصول في بريطانيا طبقاً للمعيار البريطاني رقم 11 "الانخفاض في الأصول والشهرة" الذي تم إصداره في يوليو 1998، ويهدف المعيار إلى تسجيل الأصول الثابتة والشهرة في التقارير المالية الختامية بما لا يزيد عن قيمتها الاستردادية، وطبقاً للمعيار يتم قياس أي انخفاض في قيمة الأصول على أساس ثابت على مدار السنوات، مع الإفصاح الكافي عن المعلومات اللازمة لتمكين المستخدمين من فهم تأثير انخفاضها على المركز المالي.

هذا وقد سمح المعيار بإعادة تقييم الزيادة في الأصول الثابتة الملموسة والأصول غير الملموسة عدا الشهرة، واتفق مع المعيار الدولي في ضرورة إعادة التقييم بالنقص لجميع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة بما فيها الشهرة.

### الممارسة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصل:

يتم تسجيل الانخفاض في قيمة الأصول التي تم تقييمها للمرة الأولى في حساب الأرباح والخسائر، وإذا حدث انخفاض آخر خلال السنوات اللاحقة فلا يتم الاعتراف به ولكن يتم الإفصاح عنه في التقارير المالية.

### 3- التجربة المصرية:

#### بيان التجربة المصرية:

أصدرت وزارة الاقتصاد المصرية معيار المحاسبة المصري رقم 31 الخاص بانخفاض قيمة الأصول، ويهدف المعيار إلى وضع الإجراءات التي يمكن للشركة أن تطبقها لضمان تسجيل أصولها بقيمة لا تتجاوز قيمتها الاستردادية، ويكون الأصل مثبتاً بأكثر من قيمته الاستردادية إذا تجاوزت قيمته الدفترية ما هو متوقع استرداده عند البيع، الأمر الذي يتطلب أن يتم تسجيل الخسارة الناتجة بقيمة ذلك الانخفاض.

#### الممارسة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصل:

يعتبر المعيار المصري ترجمة لمعيار المحاسبة الدولي 36، فهو لا ينطبق على المخزون أو الأصول الناشئة المتعلقة بعقود الإنشاء أو الأصول الضريبية المؤجلة، ويتم قياس الانخفاض في قيمة الأصول على النحو التالي:

في حال وجود مؤشرات مؤكدة حول انخفاض في قيمة الأصل الثابت فإنه يتم عمل تقديرات للقيمة الاستردادية له، وإذا تبين أن القيمة الاستردادية للأصل أقل من قيمته الدفترية فإنه يتوجب تخفيض الأخيرة إلى مبلغ قيمته الاستردادية والاعتراف بهذا التخفيض للمرة الأولى في حساب فائض إعادة التقييم ضمن قائمة الدخل.

وإذا حدث انخفاض في السنوات اللاحقة فإنه يتم إعادة تقييم الأصول والاعتراف بخسارة الانخفاض ومعالجته مع فائض إعادة التقييم الذي تم اثباته سابقاً.

#### 4- التجربة السعودية:

##### • بيان التجربة السعودية:

ظهرت الحاجة في المملكة العربية السعودية لإصدار معيار محاسبي للأصول الثابتة لمعالجة أحد البنود ذات الأهمية النسبية العالية في القوائم المالية والتي تؤثر بطبيعة الحال على صافي ربح الفترة المالية الجارية وعلى قيمة تلك الأصول في المركز المالي في نهاية كل عام.

وقد أشارت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في تعميمها المؤرخ في 12/01/2009 بضرورة الالتزام بالمعايير المحاسبة الدولية في المواضيع التي لم يرد ذكرها ضمن المعايير السعودية ومن ضمنها إعادة تقييم الأصول.

وقد نصّ بيان مفاهيم المحاسبة المالية السعودي في الفقرة رقم 290 فيما يتعلق بقياس قيمة الأصول غير النقدية بعد اقتناءها لوجوب قياس الأصول غير المسجلة وإظهارها في القوائم المالية وفقاً لتكلفتها التاريخية بعد تعديلها بما يقابل النقص في طاقتها الكامنة، وأشارت الفقرة أنه يجوز استخدام طرق تقييم أخرى بالإضافة للتكلفة التاريخية في قياس تلك الأصول إذا تبين أن ذلك أكثر ملاءمة لتحقيق أهداف القوائم المالية وفقاً لما تتطلبه معايير المحاسبة التفصيلية.

##### • الممارسة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصل:

سمحت الهيئة بأن يتم تقييم بعض الأصول الثابتة وفق المعايير الدولية حسب الاعتبارات

التالية: ([www.socpa.org.sa](http://www.socpa.org.sa))

1. إمكانية تقدير مبلغ القيمة الجارية في نهاية السنة المالية بقيمة معقولة على أساس السعر الذي يمكن أن يباع به ذلك الأصل في عملية تبادل بين أطراف مدركة وراغبة في التبادل على أساس تجاري بحت.

2. يكون أفضل تقدير لمبلغ القيمة الجارية إذا تحقق شرط وجود سوق نشطة تحدد فيها القيمة الجارية أو تتوفر فيها المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد القيمة الجارية.

3. يمكن أن يتم تسهيل تحديد القيمة الجارية لعدد من الأصول غير المتداولة من خلال تجميعها وفق خواص هامة ومشاركة.

4. في حالة الأصول الحيوية التي ترتبط مادياً بأصل آخر والتي لا يكون لها سوق نشطة منفصلة مما يجعل هناك صعوبة في تقييمها، يتعين في هذه الحالة استخدام قيمة الأصول مجمعة لتحديد القيمة الجارية لتلك الأصول.

5. أن تكون عملية التقييم من خلال خبير مثن مؤهل.

### **أولاً- السوق المالي ودورها في ترشيد قرارات المستثمرين:**

#### **مفهوم السوق المالي:**

يعتبر مفهوم السوق أقدم المفاهيم التي عرفها الإنسان على الإطلاق، وذلك باعتبار أن وجود الأسواق ارتبط بوجود المجتمعات البشرية، وبالتالي تستمد السوق المالي تعريفها من تعريف السوق بصفة عامة، غير أن السلع والخدمات المتبادلة في الأسواق ووسائل تبادلها اختلفت تبعاً للتطور التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي وارتقاء وسائل الاتصال.

ويرى (مطر وآخرون، 2005: ص60) أن السوق المالي هو ذلك الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع أو المكان الذي يتم فيه ولكن بشرط توفير قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في الوقت بحيث تجعل الأثمان السائدة في أي لحظة زمنية معينة واحدة النسبة لأية ورقة مالية متداولة فيه.

#### **تطور نشأة سوق الأوراق المالية وأهميته:**

مرّت سوق الأوراق المالية بعدة مراحل من التطور حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم، حيث تطورت بتطور الفكر المالي والاقتصادي للدول والمجتمعات، وتعود البداية في إنشاء السوق المالي إلى القرن السادس عشر الميلادي، وتوضح أهمية سوق الأوراق المالية في الآتي: (نجم ، 2006)



## • تكوين رأس المال:

فهي تعمل كحلقة وصل بين الادخار والاستثمار، حيث أن الاستثمار في وحدات إنتاجية كبيرة متخصصة يحتاج إلى توفير مبالغ كبيرة وهنا يبرز دور الأسواق المالية في تجميع ادخارات الأفراد وتحويلها إلى استثمارات فعلية تؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل واستخدام القوى العاملة.

## • تمويل خطة التنمية الاقتصادية:

تحتاج عملية التنمية الاقتصادية إلى رأس مال قد لا يتوفر لدى الحكومة وبالتالي تلجأ الحكومة إلى طرح مشاريع تنموية بدلاً من الاقتراض الخارجي ما يترتب عليه من أعباء كبيرة تثقل كاهل الدولة بالديون ونتيجة طرح تلك المشاريع تستطيع تمويل التنمية الاقتصادية وبإشراك القطاع الخاص.

## • توفر سوق الأوراق المالية إمكانات كبيرة:

من حيث تنويع المحافظ الاستثمارية للمستثمرين، العلنية المطلوبة لاتخاذ قرارات مالية رشيدة، حماية المتعاملين في السوق من محاولات الغش والاحتيال، تهيئتها لعنصر الثقة لعمليات الادخار والاستثمار.

## • تحقيق السيولة:

تعمل سوق الأوراق المالية على تحقيق السيولة للأموال المستثمرة في شكل أسهم، أي عن طريقها يتم تمويل رأس المال الممثل في تحويل أوراق مالية لنقود حاضرة والعكس في سهولة ويسر.

## • التحكم بالائتمان:

تمكن البنوك المركزية من التحكم في الائتمان من خلال بيع وشراء الأوراق المالية أو تطبيق ما يسمى بسياسة السوق المفتوحة.

## • الإفصاح:

تلزم الأسواق الشركات بالإفصاح ومراقبة عمليات التبادل في ردهات السوق يضمنان إلى حد بعيد مناخاً استثمارياً يتسم بالشفافية.

## • تحويل الأسواق المحلية إلى أسواق دولية:

نتيجة تعامل هذه الأسواق بالأوراق المالية القابلة للتداول بالعملات القابلة للتحويل يترتب على ذلك تحويل هذه الأسواق من أسواق محلية إلى أسواق دولية حيث يمكن لتلك الأسواق طرح أسهم أو سندات لشركات من جنسيات مختلفة.

## • تشجيع صغار المستثمرين:

إن التعامل بالأوراق القابلة للتداول في الأسواق المالية يعمل على تشجيع صغار المستثمرين على توظيف أموالهم بشرائهم لهذه الأموال والأوراق وبما يعود عليهم من أرباح عالية ومخاطر قليلة مما له أثر هام في تنمية ثروتهم.

## • جذب رؤوس أموال أجنبية:

تساعد الأسواق المالية في جذب رؤوس أموال أجنبية لتمويل المشاريع الكبيرة وخاصة الحكومية من خلال طرح أسهم لهذه المشاريع للاكتتاب بها، فضلاً عن فوائدها المتعددة لاقتصاديات البلدان المنقولة إليها الاستثمارات وفي مقدمتها اكتساب خبرة الإدارة والتسويق واقتناء تكنولوجيا جديدة.

## ثانياً - بورصة فلسطين للأوراق المالية:

في ظل الحاجة الماسة لتطوير الاقتصاد الوطني والارتقاء به إلى آفاق جديدة وواعدة، تبلورت فكرة إنشاء سوق فلسطين للأوراق المالية لتكون حجر الأساس لسوق رأس المال في فلسطين، ونظراً لما يتمتع به الشعب الفلسطيني من خصوصية في وجود نسبة عالية منه خارج الوطن، ونظراً لتركز معظم الثروات الشخصية في الخارج كان لفلسطين وضع خاص وحاجة ملحة لخلق سوق رأس مال ثانوي

لتسهيل تدفق الاستثمارات طويلة الأجل للاقتصاد الفلسطيني والعمل على جعل هذا التدفق أكبر ما يمكن (نجم ، 2006).

وقد أصبح من الأهمية بمكان ضرورة قيام بورصة فلسطين والتي تقوم على تحقيق الأهداف التالية: (موقع بورصة فلسطين، تاريخ الدخول 06/09/2013)

1. توفير بيئة آمنة ومواتية تتمثل بالكفاءة والعدالة والشفافية.
2. تنمية الوعي الاستثماري لدى المجتمع المحلي وتعزيز العلاقات مع المؤسسات والملتقيات الاقتصادية المحلية والعربية والدولية.
3. تطوير الاستثمارات المحلية واستقطاب فلسطينيي الشتات ورأس المال الأجنبي.
4. زيادة عمق البورصة من خلال الاستمرار في ادراج شركات جديدة وتوفير خدمات وأدوات مالية جديدة ومتنوعة.
5. خلق بيئة عمل مهنية داخل البورصة بالتركيز على تطوير الكوادر البشرية، ومواكبة آخر تطورات تكنولوجيا الأسواق المالية.

### ثالثاً- الإطار القانوني والرقابي على البورصة:

في العام 2005 ومع تطوير البنية القانونية لقطاع الأوراق المالية في فلسطين بصدر قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004 وقانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004 ، تولّت هيئة سوق رأس المال أعمال الرقابة على بورصة فلسطين وعلى إصدار الأوراق المالية من قبل الشركات المساهمة العامة.

تعمل بورصة فلسطين بموجب قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، وبموجب اللوائح الداخلية التي استمدت من القانون، وبما لا يتعارض مع تعليمات هيئة سوق رأس المال، كما تعمل بموجب أنظمة حديثة تشكل مجموعها أساساً قوياً لتأمين بيئة تداول عادلة، وتشمل هذه الأنظمة: نظام

الإدراج، نظام تداول الأوراق المالية، نظام الإفصاح، نظام العضوية، نظام فض المنازعات، ونظام قواعد السلوك المهني .

#### رابعاً- المهام الأساسية لبورصة فلسطين:

تقوم بورصة فلسطين على التخطيط التنظيم والرقابة على السوق المالي والتحكم في التداول على النحو التالي (قديح، 1998: ص 32):

1. رسم السياسة العاملة لعمل السوق المالي ضمن إطار السياسات المالية والاقتصادية في فلسطين.
2. رسم الخريطة التنظيمية والهيكل الإداري للسوق بالشكل الذي يحقق أهداف السوق.
3. وضع الشروط والأسس لإدراج الأوراق المالية في السوق وكذلك شروط إدراج الشركات المساهمة العامة.
4. إعطاء عضوية السوق لمن تنطبق عليه الشروط بما يخص شركات الوساطة المالية والإشراف والرقابة على تلك الشركات.
5. فرض العقوبات على الأعضاء في السوق والمستخدمين لتلك الأعضاء في حالة ارتكاب أي مخالفة بموجب القانون.
6. تسجيل شركات الوساطة المالية والترخيص لهم ببيع وشراء الأوراق المالية ورفض أي طلب مقدم من أي جهة أخرى.
7. تحديد الرسوم والعمولات التي يتقاضاها الأعضاء في السوق مقابل لبيع وشراء الأوراق المالية المدرجة في السوق لحساب الغير.
8. إيقاف التداول في السوق عند اقتضاء الحاجة وذلك بعد مشاورة وزارة المالية.

## خامساً- دور بورصة فلسطين:

السوق المالي يعتبر الواجهة التي تعكس الوضع الاقتصادي في البلدان، فإن كان الوضع الاقتصادي جيداً فإن السوق المالية تكون مرتفعة وأسعار الأسهم بازياد والعكس صحيح، كما أن السوق المالي يعتبر الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي حيث يلعب دور الوسيط المالي بين المدخرين والمستثمرين، وبدون أن تتوفر الأموال اللازمة للمستثمرين فلا يمكن أن نتوقع توسعاً كبيراً في النشاط الاقتصادي مستمراً وتطوراً في الناتج المحلي.

إن الهدف الأساسي لبورصة فلسطين باعتبارها حجر الأساس في قطاع رأس المال الفلسطيني هو تسهيل تداول الأوراق المالية وإدارتها بشكل كفؤ وعادل ومنظم لتشجيع تدفق التمويل الطويل الأمد إلى المشاريع الإنتاجية في فلسطين، فتوفير التمويل اللازم للأنشطة الاستثمارية الجديدة أو القائمة هو الهدف الأساس لأي بورصة وكذلك الأمر بالنسبة لبورصة فلسطين (زعيتز، الجيعان، 2005).

ورغم أن التداول في السوق يقتصر على الأسهم إلا أن أنظمة السوق جاهزة لتداول أدوات مالية أخرى جديدة في حال طرحها من قبل الشركات المساهمة العامة مثل الخيارات والضمانات وأوراق مالية مضمونة بموجودات معلومة أو غيرها من الأدوات المالية وكذلك فإن السوق يستطيع المساهمة في توفير التمويل متوسط الأجل وطويل الأجل من خلال إدراج السندات بأنواعها المختلفة في حال قيام الشركات المساهمة بإصدار مثل هذه السندات.

إن إصدار سندات من قبل الشركات المساهمة ووجود سوق مالي تدرج فيه هذه السندات سيعمل على توفير التمويل اللازم للمشاريع والشركات في فلسطين من خلال جذب نوعية جديدة من المستثمرين الذين يتطلعون إلى الاستثمار الأقل مخاطرة، فمن الطبيعي أن تلجأ هذه الفئة من المستثمرين إلى سوق السندات سواء بشكل فردي أم من خلال صناديق استثمارية وكذلك فإن سوق السندات سيعمل على جذب المستثمر الأجنبي مما سيساعد في إيجاد تمويل للشركات والمشاريع الفلسطينية (زعيتز، الجيعان، 2005 : ص75).

## سادساً - الشركات المدرجة في بورصة فلسطين:

بدأت فكرة وجود شركات مساهمة بعد الاستقرار الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة تسلّم السلطة الفلسطينية زمام الحكم، الأمر الذي جعل عجلة الاقتصاد تبدأ بالتحرك مع وجود أرض خصبة لتدفق الأموال داخل الأراضي الفلسطينية، وفي العام 1995 تأسست شركة سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين) كشركة مساهمة خاصة وبدأت أولى جلسات التداول عام 1997، حيث كانت البداية بسيطة من حيث عد الجلسات الأسبوعية وحجم التداول وعدد الشركات المدرجة، ولكن سرعان ما تصاعدت وتيرة التداول في عمل السوق التي أصبحت مفعمة بالنشاط.

فتحت البورصة المجال أمام الشركات المساهمة العامة للانضمام إليها وفق شروط، والاستفادة من الميزات التي تقدم لها، وأصبحت الشركات تدرّك أهمية وجودها في البورصة لما يساعد ذلك في تعزيز مكانتها وانتشارها وتسهيل وتنظيم تداول أسهمها وفتح المجال أمام توسعاتها المستقبلية ومنح أسعار أسهمها المصدقية، لأن هذه الأسعار تعبر عن الواقع بشكل أفضل من أسعار الأسهم غير المدرجة نتيجة إتاحة المجال لتعزيز قوى العرض والطلب ضمن شفافية عالية، وأصبح المستثمرون يبتعدون شيئاً فشيئاً عن الاستثمار في غالبية الشركات المساهمة العامة غير المدرجة في السوق لمخاوف عديدة تتعلق بآلية تحديد سعر السهم وسيولة تداوله وغيرها، كما أن الكثير من شركات التدقيق أصبحت تميز في ايضاحاتها المرافقة للبيانات المالية للشركات بين الاستثمارات في الشركات المدرجة والشركات غير المدرجة، وقد لوحظ في العام 2004 تطوراً لافتاً في الإفصاح يُعزى إلى تحسن أوضاع الشركات نسبياً في السنة المالية 2003 وإلى توافر ظروف مواتية لعقد اجتماعات الهيئات العامة للشركات ومتابعات السوق الحثيثة لهذه الشركات.

تعمل بورصة فلسطين تحت إشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية ويحكمها قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004، وقد بلغ عدد الشركات المدرجة فيها حتى منتصف العام الحالي 49

شركة بقيمة سوقية 3 دولار أمريكي موزعة على خمس قطاعات هي البنوك والخدمات المالية والتأمين والاستثمار والصناعة والخدمات.

تستخدم بورصة فلسطين نظام تداول إلكتروني يستقبل أوامر بيع وشراء الأوراق المالية المدخلة من قبل مستخدمي النظام في السوق ويطبّق هذه الأوامر وينجز صفقات التداول الناتجة بسرعة فائقة حيث من خلاله يبيث المعلومات المتعلقة بالتداول بشكل فوري وتلقائي بواسطة شبكة إلكترونية متطورة. ويتم التحكم بنظام التداول باستخدام نظام الرقابة الذي يحتوي على المعايير والأسس التي تحددها قواعد التداول في السوق والتي تؤمن شفافية وعدالة عملية التداول، ويقوم النظام بتقديم خدمات مراقبة أي تغيير غير عادي في أوامر البيع والشراء لكل رمز، كما يراقب صفقات التداول غير العادية ويرسل إشارات التحذير ويتيح لمراقب التداول تجميد وإلغاء الأوامر والصفقات وغير ذلك من أعمال الرقابة، كما يتيح لمراقب التداول تجميد أية شركة أوراق مالية أو شركة مدرجة تخر بالأنظمة والتعليمات المعمول بها في السوق، ومن أهم هذه المعايير التي يقوم نظام الرقابة بتحديدتها نسبة صعود وهبوط الأسعار خلال الجلسة الواحدة وهي 5% .

### جدول رقم (3-1)

قائمة الشركات المساهمة العامة المتداولة في سوق فلسطينية للأوراق المالية

رمز التداول	الاسم	القطاع
ABRAJ	أبراج الوطنية	خدمات
PALTEL	الاتصالات الفلسطينية	
PLAZA	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق بلازا	
WASSEL	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية واصل	
PEC	الفلسطينية للكهرباء	
AHC	المؤسسة العربية للفنادق	
ARE	المؤسسة العقارية العربية	
HOTEL	جراند بارك للفنادق والاستجمام	
GCOM	جلوبل كوم للاتصالات	
NSC	مركز نابلس الجراحي التخصصي	
RSR	مصايف رام الله	
WATANIYA	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	
AIB	البنك الإسلامي العربي	
ISBK	البنك الإسلامي الفلسطيني	
PCB	البنك التجاري الفلسطيني	
PIBC	بنك الاستثمار الفلسطيني	
AMB	بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة	
QUDS	بنك القدس	
BOP	بنك فلسطين	
NIC	التأمين الوطنية	التأمين
AIG	المجموعة الأهلية للتأمين	



رمز التداول	الاسم	القطاع	
MIC	المشرق للتأمين		
TRUST	ترست العالمية للتأمين		
PICO	فلسطين للتأمين		
APC	العربية لصناعة الدهانات	صناعة	
JPH	القدس للمستحضرات الطبية		
NCI	الوطنية لصناعة الكرتون		
BPC	بييرزيت للأدوية		
AZIZA	دواجن فلسطين		
JCC	سجاير القدس		
LADAEN	فلسطين لصناعات اللدائن		
VOIC	مصانع الزيوت النباتية		
GMC	مطاحن القمح الذهبي		
IID	الائتمان للاستثمار والتنمية		استثمار
UCI	الاتحاد للإعمار والاستثمار		
PID	الفلسطينية للاستثمار والإنماء		
JREI	القدس للاستثمارات العقارية		
ARAB	المستثمرون العرب		
PIIC	فلسطين للاستثمار الصناعي		
PRICO	فلسطين للاستثمار العقاري عقارية		
PADICO	فلسطين للتنمية والاستثمار		

من موقع بورصة فلسطين [www.pex.ps](http://www.pex.ps)

## سابعاً- الممارسة المحاسبية لانخفاض قيمة الأصول في فلسطين:

يتميز الاقتصاد الفلسطيني بخصوصية في تطبيق سياساته المالية ويُعزى ذلك لتأثير العديد من العوامل الخارجية أكثر من المحددات التي يمكن التحكم بها، كالحصار الاقتصادي والحصار السياسي والاتفاقيات الاقتصادية مع الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي يجعل تطبيق العديد من المبادئ المحاسبية غير متاح أو غير مجدي للقياس.

وبشكل عام تقوم الشركات العامة في فلسطين باعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة في عرض والإفصاح عن بياناتها المالية، ويتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية ويجب كتابة هذه الإفصاحات في السياسات المطبقة في التقارير المالية الصادرة عنها والتي تخضع لجهات رقابة خارجية، تتمثل في:

1. المدقق الخارجي.
2. هيئة سوق رأس المال.
3. الإدارة العامة للتأمين.
4. سلطة النقد (البنك المركزي).

يتوجب على الشركات العامة قبل الإفصاح عن بياناتها المالية بشكل رسمي أن تُقدم نسخة أولية للجهة الرقابية التي تتبع لها، وعلى سبيل المثال فإن سلطة النقد تراقب البنوك عبر جهاز رقابي متخصص باختبار مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والسياسات والإجراءات والقوانين الصادرة عنها والمتفقة مع المعايير الدولية، وبعد أخذ موافقتها المبدئية يتم الإفصاح عن البيانات الختامية للبنوك من خلال مدقق حسابات معتمد.

وبذلك يتم الإفصاح عن الأصول الثابتة في المركز المالي بإظهارها حسب تكلفتها التاريخية بغض النظر عن التدني أو الزيادة التي قد تحدث عند اللجوء إلى إعادة تقييمها حسب قيمتها العادلة، وعليه تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم، ولا يتم الاعتراف بأي

تدني في قيمة الموجودات أو الأصول إلا بعد تحققها، ولكن هناك بعض الشركات تقوم بإظهار أصولها بحسب قيمتها السوقية في الإفصاحات المرفقة بالقوائم المالية.

### ثامناً - الممارسة المحاسبية في الشركات المُدرجة في بورصة فلسطين:

إن تقويم الأصول الثابتة يستند إلى مبدأ ضرورة التعبير عن حقيقة تكلفتها في الميزانية لتعكس حقيقة مركزها المالي، هذا وللتعبير عن تكلفة هذه الأصول في تاريخ الميزانية لا بد من النظر إلى ما طرأ عليها خلال العام وهو ناشئ عن سببين، أحدهما هو استعمال هذه الأصول خلال الفترة والذي يسبب التآكل والاهتراء، والسبب الآخر هو مرور الزمن وما يحدث خلاله من تطورات في التكنولوجيا مما يجعل الآلة قديمة ذات منفعة اقتصادية قليلة، والأصل المنطقي أن يتم احتساب الأصول للسبب الثاني بالقيمة العادلة (قيمتها السوقية).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه في ظل ظروف التضخم وارتفاع الأسعار التي تسود الاقتصاد العالمي - والذي يتأثر به الاقتصاد الفلسطيني بالتبعية - مع التقدم التقني السريع في جميع المجالات يجعل الأصول الثابتة تبتعد عن قيمتها الحقيقية وفقاً للتغيرات السوقية التي قد تطرأ عليها، وأن احتساب الاستهلاك السنوي لا يُغني عن إعادة تقويم الأصول لأن الاستهلاكات مبنية على أسس وقيم متساوية دفترياً ومختلفة واقعياً وبالتالي تؤدي إلى اتخاذ قرارات وسياسات غير دقيقة وغير سليمة.

هذا ومن خلال الاطلاع على التقارير المالية الصادرة عن بعض الشركات المُدرجة في بورصة فلسطين وتقرير مدقق الحسابات الخارجي لها، منها (بنك فلسطين المحدود، شركة سجاير القدس، البنك التجاري الفلسطيني، شركة دواجن فلسطين "عزيزا"، المجموعة الأهلية للتأمين) فقد أظهرت تقاريرها المالية عن العام 2012 أنه تم تقييم موجوداتها وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم.

إن الاستمرار في التمسك بمبدأ التكلفة التاريخية يواجه انتقادات كثيرة ويؤدي إلى قياس غير

سليم للربح الدوري لسببين هما: (شاهين، 2011)

- أن مقابلة الإيرادات التي تمثل القيمة الجارية للنتائج مع المصروفات مقاسة على أساس القيم التاريخية سوف يؤدي إلى نتائج غير سليمة.
- أن تأجيل الاعتراف بالتغيير في قيم الأصول والخصوم حتى يتم تبادل حقيقي مع طرف خارجي سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الفترات المحاسبية المختلفة وهو أمر يتعارض مع فرض الدورية، أي أن الربح الدوري الخاص بفترة محاسبية معينة سوف يعكس نتائج الأحداث الاقتصادية التي نشأت في فترات محاسبية سابقة ولم تتحقق خلال الفترة الحالية، كما أن الربح الذي تم الاعتراف به في الفترة الحالية ليس كاملاً، إذ أن ذلك الجزء من الأحداث غير المحققة سوف يتم الاعتراف به في فترات محاسبية مقبلة.

إن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في حالة التغيرات الكبيرة في الأسعار الخاصة بعناصر المركز المالي يجعل الأرقام المحاسبية بعيدة كل البعد عن التعبير عن القيم الجارية لهذه الأصول، الأمر الذي يفقدها كثيراً من فائدتها في الاستخدام العملي، وعلى ذلك فإن تطبيق هذا المبدأ يجعل النموذج المحاسبي عاجزاً عن تصوير الحقائق الاقتصادية وعن مقابلة احتياجات متخذي القرارات وخاصة في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة.

### تاسعاً- تأثير تقييم الأصول الثابتة في الإفصاحات:

في ضوء المعلومات المرفقة من التقارير المالية للشركات المذكورة والمدرجة في بورصة فلسطين يتبين غياب تطبيق تقييم الأصول الثابتة المملوكة وفق القيمة العادلة، وإن عدم إظهار التغيرات في القيمة السوقية للأصل له تأثيرات سلبية من النواحي التالية:

- عدم إظهار قيمة السهم القيمة الحقيقية التي تعكس قوته الشرائية في حال تم تصفية الشركة.
- لا تتأثر صافي حقوق الملكية لعدم اختلاف قيمة الأصول الثابتة وأثر انخفاضها أو زيادتها.

• لا تتأثر قيمة الأصول الإجمالية بسبب عدم وجود أثر انخفاضها أو زيادتها في جانب الأصول.  
هذا وتعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي تركز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية و المالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية و الواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الأخيرين من هذه المعلومات.

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المستثمرين، البنوك والمراجعين الخارجيين بالإضافة للجهات الأخرى غير المذكورة في هذا البحث، هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على البيانات الواردة في التقارير المالية، ولذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية.

#### واقع الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق المال:

ظهرت أهمية الإفصاح في فلسطين بعد زيادة عدد الشركات المساهمة العامة العاملة في فلسطين، وخاصة بعد تأسيس سوق فلسطين للأوراق المالية سنة 1997 م حيث بدأ يأخذ هذا الموضوع الكثير من الاهتمام من جانب بعض الجهات العلمية والمهنية التي قامت بإصدار عدد من التوصيات والآراء التي تتعلق بالمعلومات التي يتعين الإفصاح عنها في القوائم المالية .

ويمكن تحديد أهمية الإفصاح بالنسبة للأسواق المالية في التالي: (البربري، 2001: 19)

#### 1- تحقيق السعر العادل للأوراق المالية:

حيث يتم تنفيذ أوامر البيع والشراء للأوراق المالية من خلال سمسرة بناء على القرار الذي يتخذه البائع أو المشتري، لذا فإن جميع السمسرة يحاولون دائما اتخاذ قرارات بطريقة صحيحة وذلك

بالاعتماد على أسس وقواعد سليمة تمكنهم من الوصول إلى تحقيق السعر العادل، ويكون ذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات بشكل سليم في التقارير المالية.

## 2- تقويم الأوراق المالية:

يقع على جميع الشركات المدرجة في الأسواق المالية مسؤولية الإفصاح عن مجموعة من البيانات والمعلومات المالية المتعلقة بكل ورقة بكل دقة وأمانة، ويُحسب في ذلك القيمة الدفترية للأوراق المالية والتي تستند بشكل كبير على قيمة الأصول في قائمة المركز المالي.

إن عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية، حيث أن سلامة وفعالية القرار الإداري يتوقف بالدرجة الأكبر على سلامة وكفاية المعلومات التي يبني عليها هذا القرار، حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في اتخاذ القرارات، كما أن صنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة. (جمعة، وآخرون، 2003).

# **الفصل الرابع**

## **الطريقة والإجراءات**

## الفصل الرابع

### الطريقة والإجراءات

#### مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة، ومن ذلك تعريف ووصف منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي تمت في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمد عليها في تحليل الدراسة، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات .

#### أولاً- منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يُعرف بأنه "طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها" (مقداد والفرا: 2007: ص49) وقد اعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

#### • البيانات الأولية:

يتم الاعتماد عليها من خلال البحث في الجانب الميداني بتوزيع عدد من الاستبانات على مجتمع الدراسة وتجميع المعلومات اللازمة لذلك ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.



## • البيانات الثانوية:

يتم مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات المتعلقة بموضوع الدراسة وهو أثر التوجه نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) "الانخفاض في الأصول" على ترشيد قرارات مستخدمي قوائم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، بالإضافة إلى المراجع الأخرى التي تسهم في إثراء الموضوع بشكل علمي.

## ثانياً - مجتمع الدراسة وعينتها:

يتمثل مجتمع الدراسة في ثلاث فئات هم:

- مدراء ومسؤولي الائتمان في البنوك العاملة في قطاع غزة بعدد 60 فرد يعملون في 7 بنوك محلية.
  - المراجعين الخارجيين وعددهم 56 مراجعاً معتمداً.
  - فئة المستثمرين بعدد 235 مستثمر لديهم اهتمامات خاصة في متابعة عمليات الاستثمار من خلال شركتي الوساطة المالية العاملة في قطاع غزة.
- ونظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة فقد تم اختيار عينة عشوائية من كل فئة من الفئات الواردة أعلاه لتمثل مجتمع الدراسة وقد استرد منها عدد 69 استبانة، ويوضح الجدول التالي عدد أفراد المجتمع وعينة الدراسة وعدد الاستبانات الموزعة والمستردة منها.

جدول رقم (1-4) مجتمع الدراسة والعينة

عدد الاستبانات المستردة	عينة الدراسة	مجتمع الدراسة	الفئات
12	20	60	مدراء ومسؤولي الائتمان في البنوك
33	33	56	مدققين خارجيين
24	47	235	مستثمرين
<b>69</b>	<b>100</b>	<b>351</b>	<b>المجموع</b>

خصائص وسمات عينة الدراسة:

الجدول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

- القطاع الذي تعمل به الشركة:

جدول رقم (2-4)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القطاع الذي تعمل به الشركة

النسبة المئوية	التكرار	القطاع الذي تعمل به الشركة
34.8	24	قطاع الاستثمار
2.9	2	قطاع الصناعة
18.8	13	قطاع البنوك
2.9	2	قطاع التأمين
40.6	28	قطاع الخدمات
<b>100</b>	<b>69</b>	<b>المجموع</b>

يبين جدول رقم (2-4) أن ما نسبته (34.8%) من أفراد عينة الدراسة لهم علاقة بالشركات التي تعمل في قطاع الخدمات، وترجع الدراسة ذلك إلى أن قطاع الخدمات هو القطاع الأكثر ثقة للاستثمار به في قطاع غزة في ظل الأوضاع غير المستقرة.

• طبيعة من يقوم بتعبئة الاستبانة

#### جدول رقم (3-4)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة من يقوم بتعبئة الاستبانة

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة من يقوم بتعبئة الاستبانة
34.8	24	مستثمر
17.4	12	موظف في بنك
47.8	33	مدقق خارجي
<b>100</b>	<b>69</b>	<b>المجموع</b>

يبين جدول رقم (3-4) أن ما نسبته (65.2%) من أفراد عينة الدراسة من المدققين الخارجيين ومدراء الائتمان في البنوك وهو ما يزيد الثقة في آراء الباحثين .

• المؤهل العلمي:

#### جدول رقم (4-4)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
5.8	4	دكتوراه
18.8	13	ماجستير
72.5	50	بكالوريوس
2.9	2	دبلوم
<b>100</b>	<b>69</b>	<b>المجموع</b>

يبين الجدول (4-4) أن غالبية أفراد العينة هم من حملة الدراسات العليا ودرجة البكالوريوس، وهذا يدل على المؤهل العلمي المناسب لأفراد العينة الذي يمكنهم من فهم الاستبانة والإجابة عليها بشكل صحيح.

• طبيعة المؤهل العلمي:

جدول رقم (4-5)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب طبيعة المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة المؤهل العلمي
82.7	57	محاسبة وتمويل
4.3	3	علوم مالية
13	9	إدارة أعمال
100	69	المجموع

يبين جدول رقم (4-5) أن جميع الذين استجابوا للاستبانة هم من لهم خبرة علمية في علوم المال وهذا يطمئن الدراسة للحصول على معلومات صحيحة من ذوي الخبرة بالشأن.

ثالثاً- أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة وهي أداة لجمع البيانات المتعلقة بالموضوع.

وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- إعداد استبانة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- عرض الاستبانة على المشرف من أجل اختبار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.

• تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.

• إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.

• توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة، وقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزأين هما:

**الجزء الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 5 فقرات.

**الجزء الثاني:** يتناول موضوع أثر التوجه نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) "الانخفاض في الأصول" على ترشيد قرارات مستخدمي قوائم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية وتم تقسيمها إلى أربعة محاور كما يلي:

**المحور الأول:** يتناول أثر طريقة تقييم الأصول لدى الشركة المستثمر فيها على قرار الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين فقط ويتكون من 7 فقرات.

**المحور الثاني:** يتناول إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول" ويتكون من 11 فقرة.

**المحور الثالث:** يتناول مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) ويتكون من 10 فقرات.

**المحور الرابع:** يتناول معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) ويتكون من 13 فقرة.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة مكونة من 5 إجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي حيث الدرجة "5" تعني الموافقة بشدة.

والدرجة "1" تعني الموافقة بدرجة قليلة جدا حسب جدول رقم(4-6) .

## جدول رقم (4-6)

### مقياس الإجابة على الفقرات

غير موافق بشدة	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق بشدة	الاستجابة
1	2	3	4	5	الدرجة

#### صدق وثبات الاستبانة:

تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

#### صدق فقرات الاستبانة:

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين:

#### صدق المحتوى:

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (7) أعضاء من الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر وأكاديمية الإدارة والسياسة متخصصين في المحاسبة والتمويل، الملحق رقم (1) ، وقد تمت الاستجابة لآراء السادة المحكمين وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض.

#### صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة:

تم حساب الاتساق الداخلي على عينة استطلاعية مكونة من 20 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي:

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: أثر طريقة تقييم الأصول لدى الشركة المستثمر فيها على قرار الاستثمار:

جدول رقم (4-7)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: أثر طريقة تقييم الأصول لدى الشركة المستثمر فيها على قرار الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين

المحور	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
أثر طريقة تقييم الأصول لدى الشركة المستثمر فيها على قرار الاستثمار	يوجد علاقة مباشرة بين طرق تقييم الأصول في الشركات العامة وقرار الاستثمار	0.381	0.038
	تطبيق طرق جديدة في تقييم الأصول يؤثر على سعر السهم السوقي	0.430	0.018
	تطبيق طرق جديدة في تقييم الأصول يؤثر على قرار الاستثمار	0.593	0.001
	ثبات تطبيق طريقة تقييم الأصول يؤثر على قرار الاستثمار	0.509	0.005
	مدى الإفصاح عن سياسة تقييم الأصول يؤثر على قرار الاستثمار	0.495	0.005
	التغيرات المتوقعة في الأسعار السوقية للأصول تؤثر على قرار الاستثمار	0.596	0.001
	مجال عمل الشركة ونسبة الأصول الثابتة فيها يؤثر على قرار الاستثمار	0.630	0.000

قيمة  $r$  الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

يبين الجدول السابق معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (أثر طريقة تقييم الأصول لدى الشركة المستثمر فيها على قرار الاستثمار) والمعدل الكلي لفقراته، وحيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة  $r$  المحسوبة اكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.361 ، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36  
"الانخفاض في الأصول":

جدول رقم (4-8)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36  
"الانخفاض في الأصول"

المحور	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول"	مدى امكانية تعاملك مع تقييم الأصول الثابتة وفق القيمة العادلة	0.498	0.005
	تطبيق المعيار الدولي رقم 36 له دور في إظهار القوائم المالية بشكل عادل.	0.588	0.001
	الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بحاجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 الانخفاض في الأصول	0.547	0.003
	يؤثر تطبيق مبدأ القيمة العادلة على اتخاذ قرارات رشيدة	0.666	0.000
	يؤثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في نتائج الأعمال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.	0.675	0.000
	يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على سلامة وعدالة التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين	0.426	0.019
	يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة	0.611	0.000
	يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على تغيير سياسات الائتمان التي تمنحها البنوك للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	0.473	0.008



تابع:

المحور	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول"	يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على زيادة العبء الضريبي للمكلف.	0.535	0.003
	يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على زيادة ثقة جهات الائتمان بالتقارير الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	0.583	0.001
	يوجد لدى إدارة الشركة المدرجة في بورصة فلسطين وعي وإدراك لمفهوم القيمة العادلة	0.476	0.008

قيمة  $r$  الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية " 28 " تساوي 0.361

يبين الجدول السابق معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني ( إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول") والمعدل الكلي لفقراته، وحيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة  $r$  المحسوبة أكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)

جدول رقم (4-9)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)

المحور	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)	يوجد فهم كافٍ لمتطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36	0.683	0.000
	يوجد لدى الشركة سياسات مكتوبة لتطبيق مبدأ القيمة العادلة	0.680	0.000
	يوجد لدى الشركة سياسات مالية واضحة تبين مفهوم تطبيق مبدأ القيمة العادلة	0.752	0.000
	يوجد هيكل تنظيمي واضح ومعتمد لدى الدائرة المالية في الشركة	0.632	0.000
	يوجد لدى الشركة نظام لتعزيز القدرات والتدريب المستمر حول التطورات في النظم المحاسبية	0.807	0.000
	هنالك قدر كافٍ من الخبرة لدى العاملين في الدائرة المالية للقيام بمعالجة تقييم الأصول وفق القيمة العادلة	0.537	0.002
	هنالك مثنين معتمدين من بورصة فلسطين للقيام بتحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة	0.772	0.000
	ملائمة الإفصاح الحالي في القوائم المالية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36	0.731	0.000
	يوجد منظمات مهنية محلية فاعلة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36	0.571	0.001
	هنالك افصاح كافٍ عن تصنيف الأصول ضمن فئات مناسبة لطبيعة عمل الشركة.	0.638	0.000

قيمة  $\alpha$  الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية " 28 " تساوي 0.361

يبين الجدول السابق معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)) والمعدل الكلي لفقراته، ويشير إلى أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) ، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة  $r$  المحسوبة أكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.361 ، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)

#### جدول رقم (10-4)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)

المحور	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)	هناك معوقات تعزى لعدم فهم المعايير المحاسبية الدولية أدت لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36	0.478	0.008
	هناك معوقات تعزى لعدم وجود قانون ملزم من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطيني أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36	0.451	0.012
	هناك معوقات تعزى لعدم توفر المؤهلات العلمية والعملية الكافية لموظفي القسم المالي في الشركة أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36	0.508	0.005
	هناك معوقات تعزى لعدم وجود توصيات من المراجع الخارجي أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36	0.563	0.001
	هناك معوقات تعزى لعدم وجود تحديثات وتطوير للمبادئ المحاسبية المطبقة في فلسطين أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36	0.644	0.000
	هنالك معوقات تعزى لعدم اهتمام المستثمرين في نتائج التقارير المالية الصادرة عن الشركات العامة أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36	0.412	0.026

تابع:

المحور	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)	ارتفاع تكاليف الدورات المتعلقة بتدريب العاملين في قسم المالية في الشركات العامة أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36	0.846	0.000
	لا يوجد رادع قضائي لعدم التزام الشركات العامة بالقوانين الصادرة عن الهيئات المهنية والرسمية.	0.643	0.000
	ضعف الجهات المهنية والرسمية في الزام الشركات العامة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36	0.499	0.006
	لا يوجد قانون رسمي من قبل هيئة السوق المالي الفلسطيني ملزمة لتطبيق اختار انخفاض قيمة الأصول	0.602	0.000
	عدم فهم الإدارة لأهمية تطبيق اختبار انخفاض قيمة الأصول	0.704	0.000
	التزام الشركات العامة بقوانين سوق المال الفلسطيني يؤدي لعدم تطبيق اختبار انخفاض قيمة الأصول	0.560	0.002
	اختلاف مقدرة مستخدمي البيانات المالية تتسبب في عدم التحول نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36	0.741	0.000

قيمة  $r$  الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية " 28 " تساوي 0.361

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 36) والمعدل الكلي لفقراته، ويشير إلى أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) ، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة  $r$  المحسوبة أكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.361 ، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبانة: (Structure Validity)

جدول (4-11)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	محتوى المحور	معامل الارتباط لبيرسون	مستوى الدلالة
الأول	أثر طريقة تقييم الأصول لدى الشركة المستثمر فيها على قرار الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين	0.510	0.008
الثاني	إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم " 36 الانخفاض في الأصول"	0.740	0.000
الثالث	مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)	0.628	0.000
الرابع	معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)	0.653	0.000

قيمة  $r$  الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية " 28 " تساوي 0.361

يبين الجدول السابق معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة ويشير إلى أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث أن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة  $r$  المحسوبة أكبر من قيمة  $r$  الجدولية والتي تساوي 0.361 .

ثبات فقرات الاستبانة: Reliability

تم إجراء خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين، هما : طريقة التجزئة النصفية، ومعامل ألفا كرونباخ.

• طريقة التجزئة النصفية: Split– Half Coefficient

تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة، ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل محور، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman–Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات  $r+1 = \frac{r}{2}$  حيث  $r$  معامل الارتباط، وقد بين جدول رقم (12-4) أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبان.

جدول رقم (12-4)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

التجزئة النصفية				محتوى المحور	المحور
مستوى الدلالة	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط	عدد الفقرات		
0.008	0.644	0.475	7	أثر طريقة تقييم الأصول لدى الشركة المستثمر فيها على قرار الاستثمار	الأول
0.000	0.789	0.652	11	إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول"	الثاني
0.000	0.890	0.801	10	مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)	الثالث
0.000	0.869	0.769	13	معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)	الرابع
0.000	0.893	0.806	41	جميع فقرات الاستبانة	

• طريقة ألفا كرونباخ: (Cronbach's Alpha Coefficient)

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات، والجدول رقم (13) يبين أن معاملات الثبات مرتفعة .

جدول (4-13)

معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	أثر طريقة تقييم الأصول لدى الشركة المستثمر فيها على قرار الاستثمار	7	0.557
الثاني	إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول"	11	0.809
الثالث	مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)	10	0.883
الرابع	معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)	13	0.846
	جميع فقرات الإستبانة	41	0.868

4-5 المعالجات الإحصائية:

تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات

الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات.
- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
- معامل سبيرمان براون للثبات.

- اختبار كولومجروف -سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1-Sample K-S).
- اختبار t لمتوسط عينة واحدة. One sample T test.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين ثلاث عينات مستقلة فأكثر.



# **الفصل الخامس**

## **عرض النتائج وتفسيرها**

## أولاً- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف -سمرنوف 1- Sample K-S)

تم استخدام اختبار كولمجروف -سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، ويوضح الجدول رقم (1-5) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور أكبر من ( $sig. > 0.05$ ) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

### جدول رقم (1-5)

#### اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	أثر طريقة تقييم الأصول لدى الشركة المستثمر فيها على قرار الاستثمار.	7	1.394	0.041
الثاني	إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول".	11	1.044	0.225
الثالث	مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) .	10	1.081	0.193
الرابع	معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (36) .	13	0.839	0.482
	جميع الفقرات	41	0.698	0.715

## ثانياً- مناقشة واختبار فرضيات الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات المعلمية (اختبار T للعينة الواحدة، تحليل التباين الأحادي -ذو الاتجاه الواحد) هذه الاختبارات مناسبة في حالة البيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار الفرضيات حول متوسط (وسيط) درجة الإجابة يساوي (درجة الموافقة المتوسطة)

الفرضية الصفرية: اختبار أن متوسط درجة الإجابة يساوي (3) وهي تقابل موافق بدرجة متوسطة حسب مقياس ليكرت المستخدم.

الفرضية البديلة: متوسط درجة الإجابة لا يساوي (3) .

إذا كانت مستوى المعنوية أكبر من (0.05) حسب نتائج برنامج SPSS فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهي 3، أما إذا كانت مستوى المعنوية أصغر من 0.05 فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة، وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

الفرضية الأولى : تدرك الفئات المستفيدة من التقارير المالية أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول"

تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، والنتائج موضحة في جدول رقم (5-2)

جدول رقم (5-2)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات محور (إدراك الفئات المستفيدة من التقارير المالية لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول")

م	الفرقة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمال (Sig.)	الرتبة
1	مدى امكانية تعاملك مع تقييم الأصول الثابتة وفق القيمة العادلة.	3.91	78.26	10.81	0.000*	6
2	تطبيق المعيار الدولي رقم 36 له دور في إظهار القوائم المالية بشكل عادل.	3.99	79.71	10.54	0.000*	3
3	الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بحاجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 الانخفاض في الأصول.	3.99	79.70	10.77	0.000*	4
4	يؤثر تطبيق مبدأ القيمة العادلة على اتخاذ قرارات رشيدة.	4.16	83.19	13.77	0.000*	1
5	يؤثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في نتائج الأعمال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.	3.86	77.27	10.04	0.000*	9
6	يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على سلامة وعدالة التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	3.96	79.13	12.64	0.000*	5

تابع:

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمال (Sig.)	الرتبة
7	يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة.	4.04	80.87	13.30	0.000*	2
8	يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على تغيير سياسات الائتمان التي تمنحها البنوك للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	3.90	77.94	11.81	0.000*	8
9	يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على زيادة العبء الضريبي للمكلف.	3.49	69.71	4.19	0.000*	11
10	يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على زيادة ثقة جهات الائتمان بالتقارير الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.	3.91	78.24	10.97	0.000*	7
11	يوجد لدى إدارة الشركة المدرجة في بورصة فلسطين وعي وإدراك لمفهوم القيمة العادلة.	3.83	76.52	9.44	0.000*	10
	جميع فقرات المحور معاً	3.91	78.23	18.18	0.000*	

\*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة  $\alpha = 0.05$

من جدول رقم (2-5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة "يؤثر تطبيق مبدأ القيمة العادلة على اتخاذ قرارات رشيدة" يساوي 4.16 الدرجة الكلية من 5 أي أن المتوسط الحسابي النسبي، %83.19 وقيمة الاختبار 13.77 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة جداً على هذه الفقرة.
  - المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة "يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على زيادة العبء الضريبي للمكلف" يساوي 3.49 الدرجة الكلية من 5 أي أن المتوسط الحسابي النسبي %69.71 وقيمة الاختبار 4.19 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة على هذه الفقرة.
  - وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.91 ، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي %78.23، وقيمة الاختبار 18.18 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور "إدراك الفئات المستفيدة من التقارير المالية لأهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول" دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$  مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة على فقرات هذا المحور.
- يتضح من الجدول (2-5) أن الفئات المستفيدة من التقارير المالية تدرك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 ، وتفسر الباحثة ذلك بوعي الفئات المستفيدة من التقارير المالية بأهمية هذا المعيار حيث أنه يساعد على:

- إظهار قوائم مالية عادلة.
  - يوفر قياس واقعي للأرباح.
  - يحل مشكلة عدم تماثل البيانات بين الإدارة والمستثمرين.
  - وسيلة مهمة لأعداد الخطط الاستراتيجية أو لإعادة الهيكلة والاندماج.
  - يؤثر على سعر السهم لأنه أفضل مؤشر لعرض الحالة الجارية للوحدة الاقتصادية.
  - تقريب معلومات المحاسبة المالية من احتياجات المحاسبة الإدارية.
- وهذا كله يساعد المستفيدين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

الفرضية الثانية: يوجد معوقات ذات دلالة احصائية كبيرة لتطبيق الشركات المساهمة العامة في فلسطين لطرق إعادة تقييم الأصول الثابتة في ظل الاختلاف غير المستقر في أسعار الأصول الثابتة.

تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، والنتائج مُوضحة في جدول رقم (3-5)

### جدول رقم (3-5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات محور (معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 36)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمال (Sig.)	الرتبة
1	هناك معوقات تعزى لعدم فهم المعايير المحاسبية الدولية أدت لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36.	3.84	76.81	8.56	0.000*	3
2	هناك معوقات تعزى لعدم وجود قانون ملزم من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطيني أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 .	3.90	77.97	10.51	0.000*	1
3	هناك معوقات تعزى لعدم توفر المؤهلات العلمية والعملية الكافية لموظفي القسم المالي في الشركة أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36.	3.68	73.53	6.05	0.000*	9
4	هناك معوقات تعزى لعدم وجود توصيات من المراجع الخارجي أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 .	3.56	71.18	4.92	0.000*	10
5	هناك معوقات تعزى لعدم وجود تحديثات وتطوير للمبادئ المحاسبية المُطبقة في فلسطين أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 .	3.68	73.53	6.28	0.000*	8



تابع:

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمال (Sig.)	الرتبة
6	هنالك معوقات تعزى لعدم اهتمام المستثمرين في نتائج التقارير المالية الصادرة عن الشركات العامة أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36.	3.50	70.00	4.39	0.000*	12
7	ارتفاع تكاليف الدورات المتعلقة بتدريب العاملين في قسم المالية في الشركات العامة أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 .	3.41	68.24	3.14	0.003*	13
8	لا يوجد رادع قضائي لعدم التزام الشركات العامة بالقوانين الصادرة عن الهيئات المهنية والرسمية.	3.79	75.88	7.22	0.000*	4
9	ضعف الجهات المهنية والرسمية في إلزام الشركات العامة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 .	3.85	77.06	8.83	0.000*	2
10	لا يوجد قانون رسمي من قبل هيئة السوق المالي الفلسطيني ملزمة لتطبيق اختبار انخفاض قيمة الأصول .	3.78	75.65	8.97	0.000*	5
11	عدم فهم الإدارة لأهمية تطبيق اختبار انخفاض قيمة الأصول	3.68	73.62	7.12	0.000*	7
12	التزام الشركات العامة بقوانين سوق المال الفلسطيني يؤدي لعدم تطبيق اختبار انخفاض قيمة الأصول.	3.56	71.18	5.64	0.000*	11
13	اختلاف مقدرة مستخدمي البيانات المالية تتسبب في عدم التحول نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 .	3.71	74.12	7.34	0.000*	6
	جميع فقرات المحور معاً.	3.69	73.75	10.18	0.000*	

\*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$

من جدول رقم (3-5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية (هناك معوقات تعزى لعدم وجود قانون ملزم من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطيني أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36) يساوي 3.90 الدرجة الكلية من 5 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.97%، وقيمة الاختبار 10.51 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة (ارتفاع تكاليف الدورات المتعلقة بتدريب العاملين في قسم المالية في الشركات العامة أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36) يساوي 3.49 الدرجة الكلية من 5 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 69.71%، وقيمة الاختبار 4.19 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة على هذه الفقرة.
- وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.69، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 73.75%، وقيمة الاختبار 10.18 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، لذلك يعتبر محور (معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 36) دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة على فقرات هذا المحور.

يتضح من الجدول (3-5) أنه يوجد معوقات ذات دلالة إحصائية كبيرة لتطبيق الشركات المساهمة العامة في فلسطين لطرق إعادة تقييم الأصول الثابتة في ظل الاختلاف غير المستقر في أسعار الأصول الثابتة ويعود ذلك إلى:

- عدم وجود قانون ملزم من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطيني أدى إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 .
- ضعف الجهات المهنية والرسمية في إلزام الشركات العامة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36.
- عدم فهم المعايير المحاسبية الدولية أدى لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36.
- لا يوجد قانون رسمي من قبل هيئة السوق المالي الفلسطيني ملزم لتطبيق اختار انخفاض قيمة الأصول.
- عدم توفر المؤهلات العلمية والعملية الكافية لموظفي القسم المالي في الشركة أدى إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 .

الفرضية الثالثة: تتوفر المقومات الأساسية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في الشركات العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

تم استخدام اختبار (One Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا، والنتائج موضحة في جدول رقم (4-5).

#### جدول رقم (4-5)

المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات محور مقومات تطبيق المعيار

#### المحاسبي الدولي رقم (36)

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمال (Sig.)	الرتبة
1	يوجد فهم كافٍ لمتطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 .	3.63	72.65	6.05	0.000*	7
2	يوجد لدى الشركة سياسات مكتوبة لتطبيق مبدأ القيمة العادلة.	3.65	73.04	6.92	0.000*	6
3	يوجد لدى الشركة سياسات مالية واضحة تبين مفهوم تطبيق مبدأ القيمة العادلة.	3.61	72.24	6.01	0.000*	8
4	يوجد هيكل تنظيمي واضح ومعتمد لدى الدائرة المالية في الشركة.	3.79	75.88	9.61	0.000*	4
5	يوجد لدى الشركة نظام لتعزيز القدرات والتدريب المستمر حول التطورات في النظم المحاسبية.	3.81	76.12	8.42	0.000*	3

تابع:

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمال (Sig.)	الرتبة
6	هنالك قدر كافٍ من الخبرة لدى العاملين في الدائرة المالية للقيام بمعالجة تقييم الأصول وفق القيمة العادلة.	3.88	77.68	9.69	0.000*	1
7	هنالك مثنين معتمدين من بورصة فلسطين للقيام بتحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة.	3.51	70.29	4.52	0.003*	9
8	ملائمة الإفصاح الحالي في القوائم المالية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36.	3.65	73.04	7.09	0.000*	5
9	يوجد منظمات مهنية محلية فاعلة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 .	3.39	67.83	3.63	0.001*	10
10	هنالك افصاح كافٍ عن تصنيف الأصول ضمن فئات مناسبة لطبيعة عمل الشركة.	3.84	76.81	9.70	0.000*	2
	جميع فقرات المحور معاً	3.68	73.52	10.33	0.000*	

\*المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة  $\alpha = 0.05$

من جدول رقم (4-5) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة (هنالك قدر كافٍ من الخبرة لدى العاملين في الدائرة المالية للقيام بمعالجة تقييم الأصول وفق القيمة العادلة) يساوي 3.88 الدرجة الكلية من 5 أي أن المتوسط

الحسابي النسبي %77.68، وقيمة الاختبار 9.69 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة على هذه الفقرة.

• المتوسط الحسابي للفقرة التاسعة (يوجد منظمات مهنية محلية فاعلة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36) يساوي (3.39 الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي %67.83، وقيمة الاختبار 3.63 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.001، لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة على هذه الفقرة.

• وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي يساوي 3.68، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي %73.52، وقيمة الاختبار 10.33 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000، لذلك يعتبر محور (تتوفر مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 36) دال إحصائياً عند مستوى دلالة  $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة على فقرات هذا المحور.

ويتضح من الجدول السابق (4-5) توفر المقومات الأساسية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في الشركات العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وتفسر الباحثة ذلك بما يلي:

• وجود قدر كافٍ من الخبرة لدى العاملين في الدائرة المالية للقيام بمعالجة تقييم الأصول وفق القيمة العادلة.

• وجود إفصاح كافٍ عن تصنيف الأصول ضمن فئات مناسبة لطبيعة عمل الشركة.

- يوجد لدى الشركات نظام لتعزيز القدرات والتدريب المستمر حول التطورات في النظم المحاسبية.
- ملاءمة درجة الإفصاح الحالي في القوائم المالية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 .

الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول (أثر التوجه نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) "الانخفاض في الأصول" على ترشيد قرارات مستخدمي قوائم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تُعزى إلى: (القطاع الذي تعمل به الشركة، طبيعة الفئة التي تقوم بتعبئة الاستبانة، المؤهل العلمي، والتخصص) .

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول (أثر التوجه نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) "الانخفاض في الأصول" على ترشيد قرارات مستخدمي قوائم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية تُعزى إلى القطاع الذي تعمل به الشركة.

من النتائج الموضحة في جدول رقم (5-5) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي -ذو الاتجاه الواحد "أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  لجميع المحاور وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة حول هذه المحاور تعزى إلى القطاع الذي تعمل به الشركة.

#### جدول رقم (5-5)

نتائج اختبار" التباين الأحادي -ذو الاتجاه الواحد - " القطاع الذي تعمل به الشركة

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أثر طريقة تقييم الأصول لدى الشركة المستثمر فيها على قرار الاستثمار	بين المجموعات	0.307	4	0.077	0.498	0.737
	داخل المجموعات	9.396	61	0.154		
	المجموع	9.703	65			



تابع:

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المحور
0.713	0.532	0.095	4	0.379	بين المجموعات	إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول"
		0.178	64	11.409	داخل المجموعات	
			68	11.788	المجموع	
0.563	0.748	0.224	4	0.898	بين المجموعات	مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)
		0.300	64	19.203	داخل المجموعات	
			68	20.101	المجموع	
0.747	0.485	0.159	4	0.636	بين المجموعات	معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)
		0.328	64	20.980	داخل المجموعات	
			68	21.615	المجموع	
0.996	0.045	0.006	4	0.024	بين المجموعات	جميع المحاور السابقة معاً
		0.130	64	8.349	داخل المجموعات	
			68	8.373	المجموع	

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول أثر التوجه نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) "الانخفاض في الأصول" على ترشيد قرارات مستخدمي قوائم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية (تُعزى إلى طبيعة الفئة التي تقوم بتعبئة الاستبانة).

من النتائج الموضحة في جدول رقم (5-7) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي - ذو الاتجاه الواحد" أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  لجميع المحاور وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة حول هذه المحاور تعزى إلى طبيعة الفئة التي تقوم بتعبئة الاستبانة.

#### جدول رقم (5-7)

نتائج اختبار "التباين الأحادي - ذو الاتجاه الواحد" - "طبيعة من يقوم بتعبئة الاستبانة"

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أثر طريقة تقييم الأصول لدى الشركة المستثمر فيها على قرار الاستثمار	بين المجموعات	0.199	3	0.066	0.432	0.731
	داخل المجموعات	9.504	62	0.153		
	المجموع	9.703	65			
إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول"	بين المجموعات	0.014	3	0.005	0.026	0.994
	داخل المجموعات	11.774	65	0.181		
	المجموع	11.788	68			

تابع:

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المحور
0.470	0.853	0.254	3	0.761	بين المجموعات	مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)
		0.298	65	19.339	داخل المجموعات	
			68	20.101	المجموع	
0.694	0.485	0.158	3	0.474	بين المجموعات	مقومات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)
		0.325	65	21.142	داخل المجموعات	
			68	21.615	المجموع	
0.902	0.191	0.024	3	0.073	بين المجموعات	جميع المحاور السابقة معاً
		0.128	65	8.300	داخل المجموعات	
			68	8.373	المجموع	

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول أثر التوجه نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) "الانخفاض في الأصول" على ترشيد قرارات مستخدمي قوائم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية ( تُعزى إلى المؤهل العلمي).

من النتائج الموضحة في جدول رقم (5-8) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي - ذو الاتجاه الواحد" أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  لجميع المحاور وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة حول هذه المحاور تعزى إلى المؤهل العلمي.

#### جدول رقم (5-8)

نتائج اختبار "التباين الأحادي - ذو الاتجاه الواحد" - "المؤهل العلمي"

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أثر طريقة تقييم الأصول لدى الشركة المستثمر فيها على قرار الاستثمار	بين المجموعات	1.039	4	0.260	1.828	0.135
	داخل المجموعات	8.664	61	0.142		
	المجموع	9.703	65			
إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول"	بين المجموعات	0.512	4	0.128	0.726	0.577
	داخل المجموعات	11.276	64	0.176		
	المجموع	11.788	68			
مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)	بين المجموعات	1.339	4	0.335	1.142	0.345
	داخل المجموعات	18.761	64	0.293		
	المجموع	20.101	68			

تابع:

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المحور
0.402	1.023	0.325	4	1.298	بين المجموعات	معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)
		0.317	64	20.317	داخل المجموعات	
			68	21.615	المجموع	
0.106	1.992	0.232	4	0.927	بين المجموعات	جميع المحاور السابقة معاً
		0.116	64	7.446	داخل المجموعات	
			68	8.373	المجموع	

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المبحوثين حول أثر التوجه نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) "الانخفاض في الأصول" على ترشيد قرارات مستخدمي قوائم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية (تُعزى إلى التخصص).

من النتائج الموضحة في جدول رقم (21) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي - ذو الاتجاه الواحد" أكبر من مستوى الدلالة  $\alpha = 0.05$  لجميع المحاور وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات مجتمع الدراسة حول هذه المحاور تعزى إلى التخصص.

### جدول رقم (21)

نتائج اختبار "التباين الأحادي - ذو الاتجاه الواحد" - "التخصص"

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أثر طريقة تقييم الأصول لدى الشركة المستثمر فيها على قرار الاستثمار	بين المجموعات	0.448	3	0.149	1.000	0.399
	داخل المجموعات	9.255	62	0.149		
	المجموع	9.703	65			
إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 "الانخفاض في الأصول"	بين المجموعات	0.724	3	0.241	1.419	0.245
	داخل المجموعات	11.063	65	0.170		
	المجموع	11.788	68			
مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)	بين المجموعات	0.252	3	0.084	0.275	0.843
	داخل المجموعات	19.849	65	0.305		
	المجموع	20.101	68			
	المجموع	8.373	68			

تابع:

مستوى الدلالة	قيمة (ف)	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المحور
0.554	0.702	0.226	3	0.678	بين المجموعات	معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)
		0.322	65	20.937	داخل المجموعات	
			68	21.615	المجموع	
0.379	1.043	0.128	3	0.385	بين المجموعات	جميع المحاور السابقة معاً
		0.123	65	7.988	داخل المجموعات	

## ثالثاً - النتائج:

من خلال التحليلات النظرية والعملية للدراسة يتبين النتائج التالية:

1. تدرك الفئات المستفيدة من التقارير المالية أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 .
2. يؤثر تطبيق مبدأ القيمة العادلة على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.
3. يؤثر إظهار الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة.
4. يؤثر إظهار الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على سلامة وعدالة التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
5. يؤثر إظهار الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على تغيير سياسات الائتمان التي تمنحها البنوك للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
6. تتوفر المقومات الأساسية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في الشركات العامة المدرجة في بورصة فلسطين .
7. يوجد معوقات أمام الشركات المساهمة العامة في فلسطين تتعلق بإعادة تقييم الأصول الثابتة في ظل الاختلاف غير المستقر في أسعار الأصول الثابتة.
8. عدم وجود قانون ملزم من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطيني بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 .



## رابعاً - التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة تُورد التوصيات التالية:

1. ضرورة إصدار قانون يُلزم الشركات بتطبيق قواعد معيار المحاسبة الدولي رقم 36 وذلك نظراً لما تمثله الأصول الثابتة من أهمية نسبية.
2. ضرورة تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية في الشركات بما يتلاءم مع متطلبات تطبيق هذا المعيار.
3. تضمين الخطط الدراسية للأقسام المحاسبية تطبيقات معايير المحاسبة الدولية كمواد متخصصة وإدراج بنودها وتطبيقاتها كجزء مكمل عند تدريس مواد المحاسبة المختلفة.
4. تفعيل دور الجمعيات المهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة والتدقيق بحيث تقوم هذه الجمعيات بعقد دورات تدريبية ورشات عمل لزيادة الوعي لدى المحاسبين بأهمية معايير المحاسبة الدولية.
5. محاولة الجهات المعنية من أكاديميين ومهنيين وجمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية وجمعية مدققي الحسابات الفلسطينية وضع معيار محاسبي خاص بإعادة تقييم الأصول الثابتة مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات الوضع الفلسطيني.

## قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية:

### . الكتب:

1. توفيق، محمد شريف، وسويلم حسن علي، 2005 استراتيجيات توفيق المعايير الوطنية والعربية لتتوافق مع عولمة المعايير المحاسبية الدولية، الزقازيق، مصر.
2. جربوع، يوسف وحلس، سالم، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى 2001.
3. جعفر، عبد الإله، المحاسبة المالية مبادئ القياس والإفصاح المحاسبي، الطبعة الأولى، دار حنين ومكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
4. حماد، طارق، موسوعة معايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، عرض القوائم المالية، الدار الجامعية، 2006.
5. حنا، نعيم فهم، (1994) دور المعلومات المحاسبية في ترشيد السياسات الاستثمارية وتقييم محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية القاهرة، جامعة الأزهر، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد السابع عشر.
6. الدهراوي، كمال الدين تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية.
7. الدهراوي، كمال الدين، (1994) دور الإفصاح في تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة كفاءة سوق رأس المال، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية، مجلة البحوث التجارية، العدد الاول.
8. الطحلة، حامد داود، 2000 معايير المحاسبة الدولية النشأة والمفهوم، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

9. العامر، سعود جايد مشكور، المحاسبة الدولية المشاكل المحاسبية ومعالجتها العملية، مكتبة مركز صادق، صنعاء، 2009 م.
10. فردريك، تشول، وكارول، فروست، وجاري، مبيك (2004) المحاسبة الدولية، ترجمة محمد عصام الدين، دار المريخ للنشر.
11. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية 1999، عمار، الأردن، 1999.
12. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مبادئ التقارير المالية المتقدمة، عمان، الأردن، 2001.
13. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة الدولية 2004، عمان، الأردن، 2004.
14. مطير، رأفت، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، غزة، 2008.
15. الناغي، محمود. (2002) دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى.
16. نور، أحمد، المحاسبة المالية القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000.

#### المجلات والدوريات:

1. البحيصي، نجم (2007) مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراتهم الاستثمارية.

2. التميمي، محفوظ (2010) التقييم المحاسبي للأصول الثابتة في الشركات الصناعية اليمنية، دراسة ميدانية على عينة من الشركات الصناعية في محافظة عدن "مجلة العلوم الإدارية مجلة فصلية - العدد الثاني - السنة الأولى.
3. الجبر، نبيه، المداخل المحلية والدولية لإصدار المعايير المحاسبية في السعودية، دراسة تحليلية مقارنة، المجلة العلمية لكلية التجارة، مجلد (25)، 2000
4. جربوع، يوسف (2005) مدى التزام البنوك في دولة فلسطين بإعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبية الدولية، مجلد بحوث ودراسات في تطوير مهنة مراجعة الحسابات لتطوير المشكلات المعاصرة، المجلد الثاني، الجامعة الإسلامية.
5. جربوع، يوسف (2006) تحليل وتقييم استخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة، مجلد بحوث ودراسات في تطوير مهنة مراجعة الحسابات لتطوير المشكلات المعاصرة، المجلد الثاني، الجامعة الإسلامية.
6. جربوع، يوسف، تحليل وتقييم استخدام معايير المحاسبة الدولية عند العرض والإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة، مجلة بحوث ودراسات لتطوير مهنة مراجعة الحسابات لتطوير المشكلات المعاصرة، المجلد الثالث، الجامعة الإسلامية، 2006.
7. جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، النظام الأساسي و اللائحة الداخلية، جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية، 2000.
8. الجندي، نشوى، ومصطفى، عزة، دراسة مشكلة تطبيق الأصول الثابتة في القطاع الحكومي وأثره على محاسبة الدخل القوم بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية لكلية التجارة، مصر، العدد (12) 1995

9. الحطاب، طارق مصطفى، (2011) أثر تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي على جودة الإفصاح والشفافية بالقوائم المالية للشركات الليبية المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبي، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.
10. الداور، عابد" (2008) إعادة تقييم الأصول الثابتة في فلسطين - دراسة ميدانية "مجلة جامعة الأزهر-غزة، سلسلة العلوم الإنسانية ، المجلد10 ، العدد1-A.
11. الريشاني، سمير(2007) انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل وأهمية تطبيقها في سورية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 23 العدد الثاني.
12. سكيك، طارق (2010) أثر التقارير المالية المرحلية على سعر السهم وحجم التداول-دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.
13. شبير، أحمد عبد الهادي، (2006) دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، فلسطين.
14. الصادق، محمد دم علي، (2006) أثر توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير المحاسبة الدولية على تطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية، مجلة المحاسبين، كلية الدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان.
15. صيام، وليد وسعادة، يوسف، (1996) دور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإحلال دراسة ميدانية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 23، العدد1، ص 1-6
16. الظاهر، مفيد، العوامل المؤثرة في أسعار أسهم الشركات الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية :دراسة تطبيقية للفترة ما بين 2008 - 2004 م.
17. عواد، روجي (2010) محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية.
18. قانون الأوراق المالية رقم (12) لسنة 2004 .

19. المزيني، عماد الدين محمد (2002) سوق فلسطين للأوراق المالية، واقعها وآفاقها، رسالة ماجستير، القاهرة.
20. موسى، أسامة، (2010) دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غي منشورة، غزة، فلسطين.
21. نجم، أنور عدنان، (2006) مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
22. الوابل، وابل، أسلوب بناء المعايير المحاسبية، التجربة السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، مجلة العلوم الإدارية، مجلد (2)، العدد (2)، 1990.
23. يونس، نجم (2011) أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم.

• مواقع الإنترنت:

1. <http://libraries.iugaza.edu.ps>
2. <http://search.proquest.com/>
3. <http://www.p-s-e.com/>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Aboody, Barth "Revaluation of fixed assets and future firm performance, evidence from the UK, 1998
2. Belkaoui, Ahmed, Accounting Theory, 5th Edition, USA, 2004.
3. Cotter, Julie "Asset Revaluation and Dept Contracting" 1998

4. Cotter, Julie, Reliability of Asset Revaluations: The Impact of Appraiser Independence, USA, 2002
5. Hawkins, David (1997) "New IAS Standards Decision Time for IAS Firms, Institution and Countries" Accounting Bulletin. 20, Merrill Lynch, Harvard University.
6. Hendriksen, Eldon S., (1977) "Accounting Theory", 3<sup>rd</sup> Ed. Richard Irwin, NY.
7. Holzer, J. (1984) "International Accounting. NY.
8. Kieso, Donald E., and Jerry J. Wygant (1995) "International Accounting", 8<sup>th</sup> Ed., John Wiley & Sons, NY.
9. Mueller, Gerhard (1979) "St. Louis to Munich: The Odyssey of The International Congresses of Accountants" The International Journal of Accounting, Education and Research, V. 15, N. 1 Fall.
10. Piera, Franck, "Motives for Fixed Asset Revaluation, An Empirical Analysis with Swiss data" France 2004
11. Radebaugh, Lee H., and Sidney J. Gray (1997) "International Accounting and Multinational Enterprises, John Wiley & Sons.
12. Solomons, D. (1978) "The Politicization of Accounting" in Financial Accounting Theory, Ed. By Stephen Zeff and Thomas F. Keller McGraw – Hill Inc. NY.
13. Zhai, Y, "Asset revaluation and future firm operating performance, evidence from New Zealand", 2007



# الملاحق

ملحق رقم (1)  
قائمة بأسماء المحكمين

أ. د. عصام البحيصي	1. الجامعة الإسلامية
أ. د. سالم حلس	2. الجامعة الإسلامية
أ. د. حمدي زعرب	3. الجامعة الإسلامية
د. جبر الداعور	4. جامعة الأزهر
د. علي النعامي	5. جامعة الأزهر
أ. د. صبري مشتهى	6. جامعة القدس المفتوحة
د. أحمد المشهراوي	7. أكاديمية الإدارة والسياسة

ملحق رقم (2)  
قائمة البنوك الوطنية

البنك الإسلامي العربي	.1
البنك الإسلامي الفلسطيني	.2
الجامعة التجاري الفلسطيني	.3
بنك الاستثمار الفلسطيني	.4
بنك الرفاه	.5
بنك القدس	.6
بنك فلسطين	.7

ملحق رقم (3)  
الاستبانة



الجامعة الإسلامية - غزة  
عمادة الدراسات العليا  
كلية التجارة  
قسم المحاسبة والتمويل

استبانة حول دراسة بعنوان

أثر التوجه نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) "الانخفاض  
في الأصول" على ترشيد قرارات مستخدمي قوائم الشركات  
المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية

دراسة ميدانية على (المستثمرين - البنوك - المدققين الخارجيين)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

إعداد

هبة علي عبد الحليم الديراوي

المُشرف:

د. علي عبد الله شاهين

## السادة الكرام/

أرجو التكرم بالمساعدة في تعبئة الاستبانة المرفقة التي تهدف للتعرف على أثر التوجه نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (36) الانخفاض في الأصول على ترشيد قرارات مستخدمي قوائم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وذلك من خلال الإجابة على أسئلة هذه الاستبانة بوضع علامة (X) أمام الإجابة التي تعبر عن وجهة نظركم، وذلك من واقع خبرتكم العملية في مجال الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، علماً أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تُعامل في منتهى السرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

## هدف الدراسة :

الوقوف على أثر التغيرات على الأصول الثابتة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين في حال التوجه لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 على قرارات كل من المستثمرين، البنوك والمدققين الخارجيين

## مصطلحات أصولية:

القيمة العادلة : هي المبلغ الذي يتم فيه مبادلة أصل ما أو تسديد التزام ما بين الطرفين على اطلاع ورغبة في عملية البيع والشراء ولا يوجد بينهم مصالح.

**ولكم جزيل الشكر والتقدير**

الباحثة

**الجزء الأول: بيانات عامة**

1	قطاع الاستثمار	قطاع الصناعة	قطاع البنوك	قطاع التأمين	قطاع الخدمات
2	طبيعة من يقوم بتعبئة الاستبانة:	موظف في بنك	مدقق خارجي	غير ذلك.....	
3	المؤهل العلمي:	ماجستير	بكالوريوس	دبلوم	غير ذلك.....
4	طبيعة المؤهل العلمي:	محاسبة وتمويل	علوم مالية	إدارة أعمال	غير ذلك.....
5	عدد سنوات التعامل مع الشركات العامة:	أقل من 5 سنوات	من 5 - 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	

برجاء وضع علامة في الخانة التي تعبر عن وجهة نظرك في الفقرات التالية:

**الجزء الثاني :  
خاص بفئة المستثمرين**

م	أثر طريقة تقييم الأصول لدى الشركة المستثمر فيها على قرار الاستثمار	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
•	يوجد علاقة مباشرة بين طرق تقييم الأصول في الشركات العامة وقرار الاستثمار					
•	تطبيق طرق جديدة في تقييم الأصول يؤثر على سعر السهم السوقي					
•	تطبيق طرق جديدة في تقييم الأصول يؤثر على قرار الاستثمار					
•	ثبات تطبيق طريقة تقييم الأصول يؤثر على قرار الاستثمار					
•	مدى الإفصاح عن سياسة تقييم الأصول يؤثر على قرار الاستثمار.					

					• التغيرات المتوقعة في الأسعار السوقية للأصول تؤثر على قرار الاستثمار
					• مجال عمل الشركة ونسبة الأصول الثابتة فيها يؤثر على قرار الاستثمار

الجزء الثالث: خاص بجميع الفئات

م	إدراك أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم " 36 الانخفاض في الأصول"	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
•	مدى امكانية تعاملك مع تقييم الأصول الثابتة وفق القيمة العادلة					
•	تطبيق المعيار الدولي رقم 36 له دور في إظهار القوائم المالية بشكل عادل.					
•	الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية بحاجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 الانخفاض في الأصول					
•	يؤثر تطبيق مبدأ القيمة العادلة على اتخاذ قرارات رشيدة					
•	يؤثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36 في نتائج الأعمال للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.					
•	يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على سلامة وعدالة التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين					
•	يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على نصيب السهم الواحد من الأرباح الموزعة					
•	يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على تغيير سياسات الائتمان التي تمنحها البنوك للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.					
•	يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول الثابتة والقيمة الدفترية على زيادة العبء الضريبي للمكلف.					
•	يؤثر تطبيق الفرق بين القيمة العادلة للأصول					

					الثابتة والقيمة الدفترية على زيادة ثقة جهات الائتمان بالتقارير الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
					• يوجد لدى إدارة الشركة المدرجة في بورصة فلسطين وعي وإدراك لمفهوم القيمة العادلة

م	مقومات تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
•	يوجد فهم كافٍ لمتطلبات تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36					
•	يوجد لدى الشركة سياسات مكتوبة لتطبيق مبدأ القيمة العادلة					
•	يوجد لدى الشركة سياسات مالية واضحة تبين مفهوم تطبيق مبدأ القيمة العادلة					
•	يوجد هيكل تنظيمي واضح ومعتمد لدى الدائرة المالية في الشركة					
•	يوجد لدى الشركة نظام لتعزيز القدرات والتدريب المستمر حول التطورات في النظم المحاسبية					
•	هنالك قدر كافٍ من الخبرة لدى العاملين في الدائرة المالية للقيام بمعالجة تقييم الأصول وفق القيمة العادلة					
•	هنالك مئمنين معتمدين من بورصة فلسطين للقيام بتحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة					
•	ملائمة الإفصاح الحالي في القوائم المالية لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36					
•	يوجد منظمات مهنية محلية فاعلة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36					
•	هنالك إفصاح كافٍ عن تصنيف الأصول ضمن فئات مناسبة لطبيعة عمل الشركة.					



م	معوقات عدم التحول إلى طريقة تقييم الأصول الثابتة حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
.	هناك معوقات تعزى لعدم فهم المعايير المحاسبية الدولية أدت لعدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36					
.	هناك معوقات تعزى لعدم وجود قانون ملزم من قبل هيئة سوق رأس المال الفلسطيني أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36					
.	هناك معوقات تعزى لعدم توفر المؤهلات العلمية والعملية الكافية لموظفي القسم المالي في الشركة أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36					
.	هناك معوقات تعزى لعدم وجود توصيات من المراجع الخارجي أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36					
.	هناك معوقات تعزى لعدم وجود تحديثات وتطوير للمبادئ المحاسبية المطبقة في فلسطين أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36					
.	هنالك معوقات تعزى لعدم اهتمام المستثمرين في نتائج التقارير المالية الصادرة عن الشركات العامة أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36					
.	ارتفاع تكاليف الدورات المتعلقة بتدريب العاملين في قسم المالية في الشركات العامة أدت إلى عدم تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36					
.	لا يوجد رادع قضائي لعدم التزام الشركات العامة بالقوانين الصادرة عن الهيئات المهنية والرسمية.					
.	ضعف الجهات المهنية والرسمية في إلزام الشركات العامة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36					
.	لا يوجد قانون رسمي من قبل هيئة السوق المالي الفلسطيني ملزمة لتطبيق اختار انخفاض قيمة الأصول					

					عدم فهم الإدارة لأهمية تطبيق اختبار انخفاض قيمة الأصول	•
					التزام الشركات العامة بقوانين سوق المال الفلسطيني يؤدي لعدم تطبيق اختبار انخفاض قيمة الأصول	•
					اختلاف مقدرة مستخدمي البيانات المالية تتسبب في عدم التحول نحو تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 36	•

ملحق رقم (4)

بيان المركز المالي كما في 31 كانون أول 2012 شركة سجاير القدس

الموجودات	إيضاح	2012	2011 معدل
		بالدينار الأردني	بالدينار الأردني
الموجودات المتداولة			
النقد والنقد المعدل	4	2065010	1219262
الذمم المدينة	3، 5	10247034	12899056
المخزون	3، 6	7133476	6592536
المصاريف المدفوعة مقدماً	10	38158	48469
ضريبة الدخل	3، 14	—	87830
مجموع الموجودات المتداولة		19483678	20847153
الموجودات غير المتداولة			
الممتلكات والمعدات والآلات	3، 9	5530427	6102139
الاستثمارات العقارية	3، 7	6377515	5929567
الاستثمارات في أسهم الشركات	3، 8	11872290	8803991
إجمالي الأصول غير المتداولة		23780232	20835697
مجموع الموجودات		43263910	41682850

ملحق رقم (5)

جدول الممتلكات من قائمة البيان المالي لشركة سجاير القدس

كما في 2012/12/31

المجموع	الأثاث والمفروشات والأجهزة	السيارات	الآلات والماكينات	الأرض والإنشاءات	2012
14565558	2526711	899791	7910429	4630071	الكلفة في 1 كانون ثاني 2012
41023	9840	—	498	30685	الإضافات خلال السنة
(258362)	—	(258362)	—	—	الاستبعادات خلال السنة
					الاستهلاك المتراكم
8463419	948338	497219	5972860	1045002	الرصيد في 1 كانون ثاني 2012
566098	72879	63276	261148	168795	الاستهلاك للسنة
(211725)	—	(211725)	—	—	الاستبعادات خلال السنة
8817792	1021217	348770	6234005	1213797	الرصيد في 31 كانون أول 2012
5530427	113890	292659	1676919	3446959	صافي القيمة الدفترية

ملحق رقم (6)

جدول الممتلكات من قائمة البيان المالي بنك فلسطين المحدود

كما في 2012/12/31

المجموع	وسائل نقل	تحسينات المأجور	أجهزة الحاسب الآلي	أثاث ومعدات	مباني وعقارات	2012
الكلفة						
66137035	1540415	2819782	6203016	28355563	27218259	كما في 1 كانون الثاني 2012
4150991	359047	145608	204408	3441928	————	الإضافات
(252775)	————	(138922)	(1130)	(112723)	————	الاستبعادات
الاستهلاك المتراكم						
27210976	1019598	2015219	5569195	15360326	3246638	كما في 1 كانون الثاني 2012
4143757	237232	306861	227360	2978182	394122	الاستهلاك للسنة
(146543)	————	(95492)	(246)	(50805)	————	خلال السنة
31208190	1256830	2226588	5796309	18287703	3640760	كما في 31 كانون أول 2012
38827061	642632	599880	609985	13397065	23577499	صافي القيمة الدفترية: كما في 31 كانون أول 2012